



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية

2017-2011

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد

إشراف الأستاذ:

الصادق جراية

إعداد الطلبة:

لبيب بقاص

عبد الرحمان هزيل

لجنة المناقشة

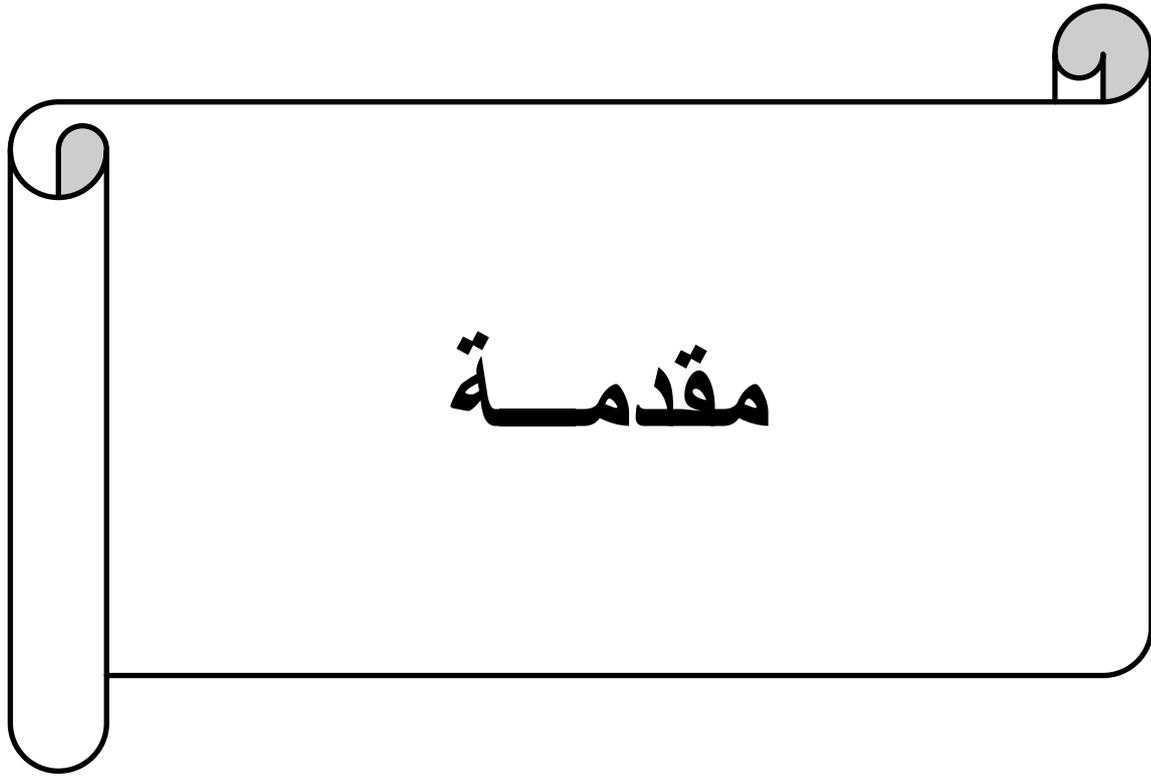
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. لويشي هشام	أستاذ مساعد "ب"	رئيسا
أ. جراية الصادق	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
أ. نصيب عتيقة	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ونعمة العلم ، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين .

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن أشكر جزيل الشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية وبالأخص الذين تشرفنا بالإستفادة من عطاءهم العلمي خلال سنوات ما بعد التدرج، و أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا المشرف : **جراية الصادق** الذي لم يبخل عنا بنصائحه و إرشاداته وتوجيهاته القيمة، كما أشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد .



تعتبر الجزائر من بين الدول التي تريد أن تلعب دورا على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، فعلى الصعيد الإقليمي لطالما شكلت الجزائر الجزء المركزي الذي تدور حوله رحى الأحداث التي اجتاحت شمال إفريقيا مع نهاية 2010 بداية من تونس وتوالت تباعا إلى مصر ثم ليبيا.

وأمام تصاعد الخطر الليبي القابل للتصدير للداخل الجزائري وما قابله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها، توالت ردود الفعل الجزائرية حيال الأزمة الليبية موازاة مع التطور الحاصل في ليبيا، وأمام تصاعد حدة الأزمة بهذا البلد كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تتحرك في جميع الإتجاهات من خلال القيام بعدة مبادرات مع الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية ودول الجوار والفاعلين الدوليين لإيجاد أفضل السبل لتسوية الأزمة الليبية .

1- أهمية الموضوع: تتجلى أهمية الدراسة من جهتين أساسيتين هما:

أ - الأهمية العلمية : تكمن الأهمية العلمية لموضوعنا هذا في المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

وتبرير أنّ الواقع الدولي والإقليمي الحالي يكرّس ضرورة التفاعل مع التهديدات الأمنية في دول الجوار -ليبيا - واثرا على الجزائر .

ب - الأهمية العملية : تبرز الأهمية العملية للدراسة في مواكبتها لفترة تشهد فيها جُلّ البلدان العربية حراكا واسعا ومستمرّا تعددت مظاهره وتوصيفاته، وتأتي الحالة الليبية كصورة من صور هذا المشهد، لكن ما ميزها هو تصعيد أزمته التي لم تنتهي بسقوط نظام القذافي، هذا من جهة ومن جهة أخرى ربطنا في دراستنا هذه بين السياسة الخارجية الجزائرية والأزمة الليبية.

2- أسباب اختيار الموضوع

تتراوح أسباب اختيارنا لهذا الموضوع بين جملة من الأسباب، أدرجها على مستويين الذاتي والموضوعي.

أ - الأسباب الذاتية:

تعد الدوافع الشخصية لموضوع السياسة الخارجية إلى:

- ميولنا لمختلف القضايا التي تمس الجزائر ومحاولة إثراء المواضيع حول الجزائر في شقها الخارجي، واحداث التراكم المعرفي نظرا لنقص الأبحاث حول السياسة الخارجية الجزائرية.

- تقديم تفسير حول أداء السياسة الخارجية الجزائرية وموقعها الحقيقي، (الأداء الميداني ومكاسبه)

- معرفة ما يحدث حول الازمة الليبية وتداعياتها على امن الجزائر .

ب - الأسباب الموضوعية:

أهمية ما يحدث في الجوار الليبي وتأثيره المباشر على الجزائر في شتى المجالات :
أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

مواكبة التطورات والتغيرات الإقليمية والدولية المُ وجدة للأزمة الليبية والمساهمة بطريقة أوبأخرى في رسم خارطتها التي لم تتحدد حدودها بعد.

رصد درجة اهتمام صانع القرار الجزائري بالملف الليبي، بحكم أنه يمثل تهديد لأمن الحدود .

4 - حدود البحث:

أ- **المجال الزمني:** أفرزت الأزمة الليبية تغيرات عديدة هيكلية وبنوية في المنظومة التي تحكم وتحدد توجهات الدولة الجزائرية، لإرتباطها الكبير بالتطورات التي كانت جارية على الصعيد الإقليمي والداخلي هذا ما أدى بنا بالبحث في فترة ما بين 2011 و 2017

ب- **المجال المكاني:** مواكبة التطورات والتغيرات الإقليمية والدولية المُوجدة للأزمة الليبية والمساهمة بطريقة أوبأخرى في رسم خارطتها التي لم تتحدد حدودها بعد، ورصد درجة اهتمام صانع القرار الجزائري بهذا الملف.

لذا فاختيار ليبيا اقتضته تصورات مرتبطة أساسا بمنطق جيواستراتيجي يأخذ بالقضية الليبية الحيز المكاني الأهم في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية .

5 - الإشكالية

إلى أي مدى ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية القضية الليبية ؟

* الإشكاليات الفرعية:

- ما هي أهم المفاهيم والنظريات المفسرة للسياسة الخارجية ؟

- كيف يمكن تفسير واقع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية ؟

- فيما يتثل الدور الجزائري في حل الأزمة الليبية ؟

6 - الفرضيات:

تعتبر الفرضيات تكهنات مسبقة حول الموضوع يضعها الباحثون لمعرفة الصلات بين النتائج والأسباب، لتأتي خطوات الدراسة لتثبتها أو تنفيها، وعليه نبني دراستنا هذه على جملة من الفرضيات نحاول من خلالها تقديم تخمينات ومواقف مبدئية حول موضوع دراستنا، وخطوات دارستنا اللاحقة سنثبتها أو تنفيها:

- شكلت ليبيا مصدرا لتهديد محقق بأمن الجزائر ومؤثرا على مكانتها الإقليمية والدولية، لهذا زاد الاهتمام بها وتصدرت الأولوية في أجندتها الأمنية ضمن الاستراتيجية للأمن الإقليمي الجزائري .

- أثرت الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر وهذا ما يفسر سعي الجزائر للتعامل معها في إطار مقاربة جزائرية لحل الأزمة الليبية والإصرار على ضرورة التسوية السياسية لها.

- كلما تصاعدت الأزمة الليبية كلما صعب التعامل معها وزادت صعوبة التكهن بمستقبلها.

- إذا كانت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية هي الموجه للسلوك الخارجي فإن ذلك يؤدي إلى إضفاء طابع التمسك وعدم الخروج عن هذه المبادئ في التعامل الخارجي للجزائرية .

7 - المناهج المعتمدة

تعتبر المنهجية بوصلة توجه فكر وتهندسه في قالب منظم وعلمي، يسهل من خلاله طرح الموضوع بشكل مفهوم ومرتب، واعتبارا لما ذكر اعتمدت في دراستي هذه على جملة من المناهج وهي:

أ - المنهج الوصفي:

ولا مناص من إستعمال المنهج الوصفي في هذا النوع من البحوث قصد جمع المعلومات وعرضها بدقة إذ أنه يهتم بتوضيح الواقع الذي تدور فيه الأحداث والمواقف، ومحاولة وصف ذلك الواقع وفقا لحقائقه الحاضرة بموضوعية، ويمكن الذهاب إلى أبعد من الوصف لتفسير وتحليل بقصد التوصل إلى استنتاجات تفيد عملية تصحيح الواقع، أو التوصل إلى معلومات ومعارف جديدة تخدم المجال المعرفي، ويستهدف الوصف في هذه الدراسة تحقيق عدد من الأهداف متمثلة فيما يلي:

- جمع المعلومات والبيانات عن الأحداث والظواهر السياسية .

- فحص العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية

ب - المنهج التاريخي:

إذا كان التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية كما يقال، فإن الاستعانة بالمنهج التاريخي لا بديل عنه لدراسة مختلق القضايا الدولية والإقليمية، وهو ما يدفع بمعرفة الواقع الليبي قبل سقوط نضام القذافي، والحراك على المستوى الداخلي قبل قيام ثورة 17 فبراير.

ج - المنهج تحليل المضمون:

وذلك من خلال دراسة وتحليل حقيقة التوجه الجزائري نحو القضايا الأمنية والأهداف الحقيقية التي رسمت سياستها الخارجية الموجهة نحو القضية الليبية.

8 - خطة الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، إذ تناولنا في الفصل التمهيدي الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية وقد تضمن ثلاث نقاط، جاء الإطار الأولى حول مفهوم السياسة الخارجية، أما الإطار الثاني فتضمن النظريات المفسرة للسياسة الخارجية، والإطار الثالث حول الأهداف والمحددات للسياسة الخارجية .

ثم ننتقل إلى الفصل الأول لاستعراض واقع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية، بحيث احتوى ثلاث مباحث، أولاً مضمون الأمة الليبية وتم عرض لخلفيات الأزمة الليبية وأبعادها وثانياً أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية وضم مطلبين هما مبادئ الأهداف ومحددات السياسة الخارجية، أما ثالثاً فتضمن المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية وضم مطلبين تمحور الأول حول الموقف الجزائري من الأزمة الليبية والثاني مضمون المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية .

أما الفصل الثاني فيتمثل في الدور الجزائري في تسوية القضية الليبية، وقد احتوى على الجهود الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية وذكرنا دوافع ومبادرات الجزائر حيال الأزمة الليبية، أما المبحث الثاني فتناولنا الإستراتيجية الأمنية اتجاه الأزمة الليبية وضم مطلبين أولاً تأثير الأزمة الليبية على امن الجزائر وثانياً المرتكزات الامنية الجزائرية في ظل الأزمة الليبية وأخيراً تطرقنا إلى مستقبل القضية الليبية

9 - صعوبات الدراسة:

كأي بحث علمي لا تخلو دراسة مهما كانت طبيعتها من صعوبات، فقد اعترضنا كباحثين جملة من الصعوبات نذكر منها:

أنّ الأزمة الليبية مازالت قيد التبلور، وحركيتها متصاعدة تبعا لتواصل الأحداث في الواقع، ما جعلها طول مدة الدراسة تأخذ أبعاد ومناحي جديدة .

الموقف الجزائري نفسه من الأزمة على غرار التطورات التي عرفها من جلّ الأطراف الإقليمية والدولية التي تفاعلت مع الأزمة الليبية، فالحركية في دراسة ظاهرة مازالت قيد التبلور تعتبر مطية صعبة، تُعرض جهدنا في الكثير من الأحيان إلى ضرورة إعادة النظر في جوانب موضوعنا، كذلك حداثة الموضوع اضطررنا إلى الإعتماد بكثرة على المراجع الإلكترونية.

الفصل التمهيدي

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة

الخارجية

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية:

ان محاولة فهم تعريف محدد للسياسة الخارجية يوجد بها بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية وطنية ودولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية واخرى منهجية .

قدمت العديد من التعريفات للسياسة الخارجية من طرف مختصين في هذا المجال، من بينهم " فيرنيس وسنايدر " اللذان رأيا أن السياسة الخارجية هي " منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"¹.

من خلال هذا التعريف تصبح السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل تتخذه الدولة إزاء حادثة أو مشكلة معينة، لكن هنا نرى أنه لم يميز بين السياسة الخارجية، لأن السياسة الداخلية تعتبر مجموعة من القواعد المعمول بها التي تستعمل كالإختيار و التعامل .

يرى بهجت قرني " أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الاخيرة أهداف عامة، أم أفعالاً محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة...."²، إضافة إلى انه ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر .

ويقترح من هذا التعريف الذي يقدمه تشارلز هيرمان للسياسة الخارجية إذ يعرفها: " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"³

وفي المعنى نفسه يرى سنايدر في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بأسمائها، وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال اشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة⁴.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998، ص7 .

² بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، ط 2، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص 29 .

³ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

⁴ أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، بغداد: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص 20 .

وبموجب هذا تكون السياسة الخارجية بمثابة تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي .

يعرف بعض الدارسين للسياسة الخارجية تعريفاً عمومياً ومنه يقدم حامد ربيع على أن السياسة الخارجية: " جميع صور النشاط الخارجي، ولو لم تصدر عن الدولة تحقيقاً نظامياً، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية "1 .

بينما يذهب الدكتور محمد السيد سليم إلى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من الأبعاد فهي لديه " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي وطبقاً لهذا التعريف فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد هي الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية و الهدفية والخارجية والبرنامجية "2

ويعرف أيضاً الدكتور صبري مقلد " أن السياسة الخارجية هي تعبير عن موقف الدولة وتوجهها في علاقاتها الخارجية، كما تحدد مستوى إنغماسها في مختلف القضايا والمشكلات الدولية التي تعنيها وتؤثر بصورة أو بأخرى على ما تحاول تحقيقه، أو الحصول عليه من مصالح وأهداف "3

وكما يقول فاضل زكي بتعريف السياسة الخارجية على أنها: " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول "4 .

ومن منطلق آخر يقول الدكتور أحمد نوري النعيمي " بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية والتي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية "5 .

¹ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

² مرجع نفسه، ص 12 .

³ إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013، ص

14 .

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

⁵ أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

ومن الواضح إن تعاريف السياسة الخارجية التي تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية والتي تطبق عمليا من خلال السلوك الخارجي لتحقيق أهداف في البيئة الدولية، وهذا يمكن القول أن السياسة الخارجية تتوزع ما بين من يدركها بدلالة الخطة أو بمعنى يقرب منها وما بين من يفهمها سلوكيا، أي بمعنى الفعل وما شابه ذلك فالسلوك الخارجي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاث أبعاد أساسية هي: البعد الهدي والبعد الخارجي والبعد التأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية.

إذا كانت السياسة الخارجية تشكل الخطة المرسومة لتوجيه العلاقات الخارجية للدولة، فإن الدبلوماسية هي عملية تنفيذ لهذه الخطة وذلك أن الدولة الحديثة تخطط لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى بما يتفق ومصالحها.

كما يعرف روزناو السياسة الخارجية بأنها: "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة"¹.

وهنا نرى تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد، فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبق تشريعات محددة وملزمة، وهناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية غير الدول، لأن مجالات السياسة الخارجية تتضمن إلى جانب الدول، مجالات أخرى مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية .

ويذكر أيضا صبري مقلد " أن السياسة الخارجية هي الخبرة المتراكمة التي تنتج عن إتخاذ قرارات كثيرة ومستمرة، وتحت ضغط ظروف دولية متقلبة وغير مستقرة والتي تحاول بها الدول أن تحمي مصالحها وتحقيق طموحاتها، التي ترفع من مستوى نفوذها أو مكانتها في المجتمع الدولي"².

وعليه في هذا السياق أن أبعاد الدور التي تضطلع به الحكومات في كل مكان من العالم في مجال واحد هو حماية المصالح الحيوية لشعبها ودولها، وذلك في ظل التفاعلات السياسية الدولية الدائمة، من خلال هذا التعاريف المختلفة للسياسة الخارجية يمكن تقديم تعريف شاملا

¹ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

² إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

لها على أنها: " مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن إتصالات رسمية مع مختلف فواعل النظام الولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية .

وأيضاً إضافة إلى ذلك أن السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف التي تحدد كيفية تواصل بلد ما مع بلدان أخرى في العالم، وتسعى هذه الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي و أهدافها الفكرية والايديولوجية وازدهارها الإقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى، أو عبر الحرب والعدوان والإستغلال للشعوب الأخرى، وهذا قد شهد القرن العشرون ارتفاعا ملحوظا في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل الدول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة الدبلوماسية .

ثانياً: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية:

إن الحديث عن نظرية لدراسة السياسة الخارجية يعبر عن مدى التقدم التي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي له موضوعه ومناهجه والقوانين التي تحمه، فقد اقترن تطور دراسة هذه الظاهرة بتطور دراسة الكل الذي يمثل العلاقات الدولية، وذلك فقد عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة منذ عدة قرون إلى يومنا هذا على مختلف مستوياتها المعرفية وكذلك المنهجية .

وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية وهي الماركسية والراديكالية وأيضاً هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها¹ .

حاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح وتفسير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، محاولة تقديم أطر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم سلوك الدول، لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة لسلوك الدول. إن محاولة تفعيل الحوارات حول السياسة الخارجية وتكييفها نظرياً، ومنطق معطيات الواقع الدولي، إنما يكون في إطار البحث عن تأويل ناتج التأثير والتأثير بين العوامل الداخلية والخارجية .

* الواقعية الجديدة: (نمط تحليل العقلاني) على المستوى النظامي:

من أبرز ممثلي الواقعية الجديدة هم: روبرت جيلين وكينيت ولترز وكريزير وجورج مودلسكي، وقد كان هؤلاء الرواد هو إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر عملية للوصول إلى نظرية، علماً أن الواقعية ليست نظرية واحدة، بل عدة نظريات وكانت على أشكال موزعة من فترات:

- الواقعية التاريخية حتى القرن العشرين
- الواقعية الكلاسيكية من 1939 إلى 1979 .
- الواقعية الجديدة من 1979 م وكانت إمتداد للواقعية الكلاسيكية التي تعرضت للعديد من الانتقادات وللواقعية الجديدة إفتراضات أساسية وهي:

¹ محي الدين إسماعيل محمد الديهي، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 11.

- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية¹.
- الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة وذلك في فهمها للسياسة الخارجية إلى استناد بمبدأ المصلحة الذاتية والمنفعية².
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء .
- ليست هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون إستنادها للتحليل البنوي .
- إن التغييرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوجدات السياسية في النظام الدولي. - نظام الثنائية القطبية أكثر إستقرار من نظام التعددية القطبية .
- إستقلالية الحقل السياسي عن تقنية الحقول الأخرى .
- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل، وهو تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول³.
- وقد ظهر داخل الواقعية الجديدة تياران هما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون، حيث تعترف كل من الواقعية الدفاعية والهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية لكن تختلفان في إنجاز هذا الأمن⁴.
- كما رفضت تماماً إعتقاد سياسية خارجية أخلاقية واعتبرته نوعاً من الاستسلام للأقدار⁵، وأيضاً تشترك المؤسسات مع الواقعية كاتجاه في التأثير على فوضوية بنية النسق الدولي الذي تتفاعل فيه كفاعِل وحيدة وعقلانية .

¹ إيناس شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن - دراسة تحليلية مقارنة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص 14 .

² محي الدين إسماعيل محمد الديهي، مرجع سبق ذكره، ص 14 .

³ إيناس شيباني، مرجع سبق ذكره، ص 14 .

⁴ قاسم أسماء أمينة، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران و انعكاساتها على الدول المنطقة 2003-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات دولية، جامعة مليانة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2015، ص 42 .

⁵ كان أي سميث، مارغروف لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، (تر: فاضل جتكر)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005 ص 9 .

* الليبرالية الجديدة:

الليبرالية هي عبارة توجه فكري يهتم بضمان وترقية حقوق وحرية الأفراد في العلاقات الدولية، وهو ما نجدها كمفهوم ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الانسان والمواطن والتي تنص على أن الناس وخلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق¹ .

تعتبر الليبرالية توجه سياسي إقتصادي إيديولوجي يهتم بترقية الديمقراطية الليبرالية والإقتصاد الليبرالي في النظام الدولي وتعود جذورها إلى القرن 16 والقرن 17 على يد جون لوك و إيمانويل كانط، دعت هذه المدرسة التي تطبق السياسة الخارجية ووفق أهداف مثالية واسعة النطاق، وترتبط بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية إذ تعود جذورها إلى تفكير ويدو ويلسون وإلى تأسيس عصبة الأمم عقل الحرب العالمية الأولى، فالليبراليون يميلون إلى تصور النظام العالمي على أساس الرخ للجميع وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع وخاصة عبر الوسائل الإقتصادية (الليبرالية الجديدة)، أو عبر المنظمات العالمية والتعاون (الليبرالية التقليدية)².

إذ ظهرت الليبرالية الجديدة في 1973 على خلف أزمة ارتفاع أسعار البترول حيث سعت بالتأثير والإعتماد المتبادل من خلال التركيز على المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية على إيجاد الحلول للمشاكل، ويضيع دافيد بالدوين نوعين من الليبرالية: النفعية والليبرالية المؤسساتية والتجارية، وهو يركز علا النظام الدولي بتركيبته وبنيته الجديدة التي تعمل على وضع أسس جديدة لتحقيق الأمن الدولي وذلك بتوجيه سياسات الدولة الخارجية³

وعليه يقوم النظام الليبرالي على الإفتراضات الأساسية التالية:

- تفسير المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية في التعامل مع المسائل المحددة للإرتباط السياسي بالدولة .

- تفسير بنية وتركيب الشبكات السياسية للسياسة الخارجية التي تتشكل حول قضايا معينة .

¹ السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط 3، الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ص 156 .

² محي الدين إسماعيل محمد الديهي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ قاسم أسماء أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

- تفسير العوامل التي تحدد أي فاعل من المرجح أن يسيطر على الشبكات السياسية، ومن ثم أي المصالح الأساسية من المحتمل أن ينعكس في توجهات السياسة الخارجية للدولة بالنظر إلى المسألة المطروحة¹.

وكما ترى هذه النظرية الليبرالية الجديدة أذ تنطلق من مستوى النظام الدولي ويركز على الطريقة التي يمكن بواسطتها للمؤسسات الدولية التي تؤثر على سلوك الدول، وتطمح الليبرالية الجديدة إلى تقديم نموذج تفسيري قادر على التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

* النظرية البنائية:

ظهرت هذه النظرية في ثمانينات القرن العشرين، و برزت أكثر مع نهاية الحرب الباردة، وذلك لاعتمادها على متغيرات جديدة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول.

يعتبر نيكولاس أنوق أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989، وقد عرفها نيكولاس " البنائية بأنها منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية على إختلاف أشكالها وفي إطار نظري يسعى إلى تقديم عام لما يفعله الناس " ².

في الوقت التي تميل فيه النظريات العقلانية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن البنائية تشدد على تأثير الأفكار، وبدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق و أنها تعمل من أجل بقائها، منه يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات إجتماعية.

وحسب دافيد كمبل " وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية، فالزعماء يستظهرون دائما للهوية الوطنية لدعم شرعية أفعالهم وقراراتهم " ³.

ومنه يقدم ألكسندر واند تعريف الآتي: " أن البنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي وتتمتع بالفرضيات التالية:

- الدول هي وحدات التحليل الأساسية .
- الهيكل المميز للنظام الدولي بين تفاعل أكثر من عنصر .

¹ إيناس شيباني، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

² قاسم أسماء أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

³ جهاد موكدة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، القاهرة: دار الهدى، 2003، ص 160 .

- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام¹، إذ يعتبر البنائيون أن المعايير لها دور مهم في التأثير على السلوك الخارجي للدول . يستهدف التحليل البنوي تحليل سلوك السياسة الخارجية من خلال من خلال علاقة صانع القرار بطبيعة البنية البيوقراطية التي يعمل في ظلها بحيث يفترض أنصار هذا المدخل من التحليل أن سلوك صانع القرار هو نتيجة آلية لطبيعة البنية القائمة² .

أما مستويات التحليل التي تعتمدها البنائية في فهم وتفسير السياسة الخارجية فهي:

- جماعة الإستشارة وهي الجماعة المحيطة بالرئيس التي يعتمد عليها في صناعة السياسة الخارجية

- المستوى الثاني فهو بنية السياسة الخارجية المتعلقة بطبيعة إدارة العمل الدبلوماسي ككل وهذا يعني تحليل بنية وزارة الخارجية والوكالات أو الأجهزة التابعة لها³ .

ومن خلال هذا كله يتضح أن البنائية تنطلق وتركز اهتمامها بالعلاقات الاجتماعية وبالمعايير كالأخلاق والأفكار والثقافة والهوية وهو ما يؤكد أن التحليل البنوي يمتد بجذوره في النظرية الاجتماعية.

¹ إيناس شيباني، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

² عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 163.

³ المرجع نفسه، ص 173 .

ثالثاً: أهداف و محددات السياسة الخارجية:

1* أهداف السياسة الخارجية:

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير إلى وسيلة¹.

وأيضاً إن الهدف من السياسة الخارجية بشكل عام، هو المقصود الذي يريد صانع القرار تحقيقه، أي أنها تمثل رؤية صانع القرار للمستقبل على الصعيد الخارجي، فالهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى إليه الوحدة الدولية².

فالهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤثرة لتحقيقه من خلال الإعتماد على الإمكانيات والمتاحة للانتقال من مرحلة التفكير والتصور النظري إلى مرحلة التنفيذ والتحقيق . فأهداف السياسة الخارجية تتعدى الحدود الجغرافية للدولة لتؤثر في غيرها من الشعوب والدول كما أنها أهداف ترتبط بنوايا والدوافع التي تنتشر الدول عنها ولا تفصح عنها مما يصعب تحديدها وتتبعها وبالتالي فهي تخضع للإجتهاد أكثر من الحقائق المؤكدة والثابتة، وكما أعطى للأهداف أبعاد و أبرزها

- أن يكون الهدف موضع إهتمام الجزء الأكبر من مواطني الدولة .
 - أن تتبنى الحكومة هذا الهدف وتوفر الإمكانيات لتحقيقه .
 - أن يكون الهدف موجهاً إلى الدول الخارجية بهدف إحداث أثر سياسي محدد .
- والحقيقة من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية ويعود ذلك إلى عاملين:
- إن الأهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة متنوعة، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة قوة الدولة .

¹ مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد -، مجلة العلوم السياسية العدد 38 - 39 .

² عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية اتجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011 - 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج تخطيط والتنمية السياسية، جامعة نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2015، ص 27 .

- أن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية¹ إلا أننا نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة بـ:
- 1 – الحفاظ على إستقلالية الدولة وسيادتها و أمنها القومي وسلامة أراضيها .
 - 2 – تحقيق أكبر قدر من المنفعة الإقتصادية للدولة من أجل الوصول إلى رفاهية مواطنيها.
 - 3 – زيادة قوة الدولة ويرتبط هذا الهدف بالهدف الأول، بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و أمنها .
 - 4 – صيانة السلم و الإستقرار العالميين² .
- وهناك أكثر من تصنيف للأهداف في السياسة الخارجية إلا أنها في العموم تتمحور حول التصنيف الثلاثي وهو:
- 1 – الأهداف بعيدة المدى: وتعكس هذه الأهداف تصورا فلسفيا أو عاما عند وحدة دولية معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل هذه الأهداف وهذه الأهداف تعكس الرؤية لبنية النظام الدولي أو الإقتصاد الدولي .
 - 2 – الأهداف المتوسطة المدى: هذه الأهداف تفرض على الوحدة الدولية خارجيا، والقيام بدور مميز في البيئة الدولية .
 - 3 – الأهداف المحورية: حيث يتم إستثمار كافة الإمكانيات والموارد الموجودة من أجل تحقيقها والحفاظ عليها، لأنها في كثير من الأحيان ترتبط بقضايا محورية وأساسية، ولا يمكن للوحدة السياسية أو الدولة أن تضحي بها أو تعرضها للخطر، مثل السيادة الوطنية، والأمن القومي³ .
- وأيضا لها عدة أدوات للسياسة الخارجية إذ تطلب تحقيق أهداف وهي:
- 1 – الأدوات الدبلوماسية: وتضم كافة المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات السياسية الأخرى، والتفاوض معها سعيا لحماية مصالحها .

¹ أشواق عباس، السياسة الخارجية، الحوار المتمدن، العدد 1291، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455> ، تاريخ التصفح 2017/03/15 على الساعة 19:00 .

² عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

³ أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 151، 152 .

- 2 - الأدوات الاقتصادية: وهي الأنشطة التي تستعمل للتأثير والضغط في إدارة وتوزيع الموارد الاقتصادية للدولة أو الوحدات الدولية الأخرى .
- 3 - الأدوات العسكرية: وتعني القدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال القوة ضد الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف تسعى إليها الوحدة الدولية، وعقد تحالفات عسكرية .
- 4 - الأدوات السياسية الداخلية: وتعني القدرات والمهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد وخلق إجماع القوى السياسية الداخلية، مما يشكل داعماً للسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية القوية هي إنعكاس لسياسة داخلية قوية .
- 5 - الأدوات الاستخباراتية: وهي المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير وتحليل المعلومات المتعلقة بالوحدات الدولية الأخرى .
- 6 - الأدوات الرمزية: وتشمل مجموعة من الأدوات والقدرات الدعائية الثقافية والأيديولوجية.
- 7 - الأدوات العلمية والتكنولوجية: وهي القدرات التي تتطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة .
- 8 - الموارد الطبيعية: وهي الموارد المتاحة طبيعياً في الدولة وهو تحتويه من معادن ونبط وموارد أخرى وتستخدم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، مثل تصدير البترول¹ .
- وهنا من كل هذا تكون للأهداف السياسية الخارجية معايير تقييمية وهي:
- معيار الرغبة في الهدف .
 - المعيار الخاص بمدى توافر أو عدم توافر الأهداف .
 - المعيار الخاص بإمكانية الحصول على الهدف² .
- 2 * محددات السياسة الخارجية:**
- إن أهمية دراسة السياسة الخارجية لأي دولة تتبع من أن ذلك يعد توضيحاً لقوة الدولة وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية، فإذا امتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية، فإنها تكون فاعلاً إقليمياً ودولياً، وأما إذا افتقدت لذلك الأساس فتتسم بالضعف، و منه تتبع أهمية دراسة المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية .

¹ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-94 .

² أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 157 .

- **المحددات الداخلية:** وهي المحددات الخارجية التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، وتضم المحددات الداخلية كلا من المحددات السياسية، والجغرافية، والمجتمعية والشخصية و الإقتصادية والعسكرية¹.

- **المحددات السياسية:** وترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، وهي نظم تتسم بالتعددية و ارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي، وهناك من يرى أن الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية، وأكثر دقة في أدوات الإتصال والفاعلية البيوقراطية، إلى جانب إتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسريبها خارج دائرة أو أجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية².

- **المحددات الجغرافية:** تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية سلمية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي³.

كما أن المساحة الجغرافية للدولة تلعب دورا مهما في سياستها الخارجية فانتساع المساحة يوفر امكانات للدفاع في العمق أمام الغزو الخارجي، وقد يؤدي إلى توفر الموارد اللازمة للزراعة والصناعة وفي المقابل فإن إتساع الشدود للمساحة مع نقص الإمكانيات التكنولوجية الكافية قد تكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية⁴، ولكن بالرغم من كل التأثيرات التي تحدثها العوامل الجغرافية على السياسات الخارجية للدول، إلا أن درجة التأثير تتوقف على القوة

¹ محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، تمرناست، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من الموقع: <http://democraticac.de/?p=41719> ، تاريخ التصفح 2017/03/17 على الساعة 09:15 .

² وهيبية دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 15 .

³ محمد العربي لادمي، مرجع سبق ذكره .

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

النسبية للدولة على المستوى التطور التكنولوجي، أي أن العمل الجغرافي يتنوع عناصره له تأثير مباشر في تحديد التوجهات والسلوكيات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية.

- **المحدد المجتمعي:** يمكن إعتبار السياسة الخارجية بمثابة عملية إجتماعية تأتي نتاجا لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع، كما أن العوامل الإجتماعية لها دور مهم ومؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية والعناصر التي تشكل هذا المحدد هو مستوى التجانس و التطور القومي¹، وكما حدد جنسن لويد بعض الخصائص المجتمعية الأساسية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية وذلك في الشخصية الوطنية والخصائص الثقافية أثر مهم فيس السياسة الخارجية بالإضافة لقومية والتركيبية الإجتماعية والاستقرار السياسي².

- **المحددات الإقتصادية:** يتضمن المحدد الإقتصادي عدة عناصر منها طبيعة النظام الإقتصادي، وحجم الإنتاج القومي، وكمية ونوع المواد الأولية المتوفرة، ومعدلات الإنتاج ومستوى التقدم الإقتصادي، وتؤثر كل هذه العناصر في السياسة الخارجية أذ أن القوة الإقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية وبناء الكوادر والاطارات، وهو ما يعد أيضا ركيزة أساسية لاستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي .

يعتبر المحدد الإقتصادي من بين أهم المحددات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية، لأن استعمال المقدر الإقتصادية لا تنطوي على المخاطر التي ينطوي عليها إستعمال القوة العسكرية، فامتلاك الدولة لهذه المقدر الإقتصادية هو عامل رئيسي في تمكين الدولة من التأثير في سياسات الدول الأخرى عن طريق منح المعونة الإقتصادية، أو التهديد بقطع تلك المعونة، و أيضا في تمكين مقاومة الضغوط الإقتصادية الخارجية .

أي أن المحدد الإقتصادي يتحكم في السياسة الخارجية من جهة أن القدرات الإقتصادية للدول سواء كانت قدرات كبيرة أو ضعيفة تحدد نوعية السلوك الخارجي للدول³ .

- **المحددات العسكرية:** يرتبط مفهوم القوة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها العسكرية، وكما ونوعا خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والقدرة العسكرية للدولة قد تكون

¹ مرجع نفسه، ص 184 .

² جنس لويد، تفسير السياسة الخارجية، (تر: محمد أحمد مفتي، محمد السيد سليم)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، 1989، ص 53 .

³ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 173 .

لغرض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معاً، ولأهمية وظائفها في الحرب والسلم تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول، إذ يعتبر العامل العسكري المؤثر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفاعلة لتحقيق أهدافها الخارجية، بالإضافة لامتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، هذا ما يعطي للدولة هبة دولية وساعدها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية¹.

- **المحددات الخارجية:** فتتمثل في شكل وهيكل النظام الدولي الإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى، وهو يعني أن المتغيرات الخارجية تمثل مجمل العوامل الظروف الخارجية التي تتبع من النظام السياسي والدولي وهذه المتغيرات تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي بصورة متباينة حسب طبيعة كل متغير، ومدى تأثيره على صانع القرار.

كما يشمل النظام الدولي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والرأي العام الدولي.²

¹ محمد عربي لادمي، مرجع سبق ذكره.

² وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الأول

واقع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية

الليبية

المبحث الأول: مضمون الأزمة الليبية:

شهدت ليبيا منذ سنة 2011 تحولات سياسية وأمنية خطيرة، فبعد الإطاحة بنظام القذافي من قبل الثوار والمليشيات المسلحة من الناتودخلت البلاد في أزمة أمنية كان لها تداعياتها على أمن دول المنطقة كاملة وعلى رأسها الجزائر التي تشترك مع ليبيا بحدود شاسعة جدا وعلى أثرها كباحثين لدراسة موقف الجزائر من الأزمة الليبية التي كانت لها تداعيات سلبية أمنيا.

المطلب الأول: خلفيات الأزمة الليبية:

في 15 فيفري 2011 خرج الليبيون في أكبر المدن الليبية إلى الشوارع للمطالبة بسقوط نظام القذافي، وبعد أيام كانت الانتفاضة قد انتشرت في سائر أنحاء الشرق والغرب بليبيا في 17 فيفري 2011، في البداية كان المشهد على وشك أن تصبح البلد التالي بعد تونس ومصر في الانضمام إلى ما يسمى بالربيع العربي، لكن كان عكس نظيره التونسي والمصري، فقد أوضح القذافي بأن لا نية لديه بالتحني وأعلن أنه سيقا تل حتى النهاية وبكل الوسائل الضرورية للتمسك بالسلطة رغم التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) الذي تم بتقويض من الأمم المتحدة¹. فالثورة كانت سلمية، وخلال ثلاث أيام تحولت إلى ثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة الثوار بالسلاح.

ركز نظام معمر القذافي طيلة فترة حكمه (1969 - 2011) على ثلاثة ركائز أساسية فالركيزة الأولى هي الزعيم القائد أيديولوجية محلية جماهيرية، التي حاول تصديرها للعالم من خلال أدبيات الكتاب الأخضر، والركيزة الثانية تمثلت في القبيلة من خلال التوازن داخل القبائل وتغليب بعضها على البعض، أما خارجيا حاول كذلك استمالة مجموعة عريضة من القبائل بعض الدول الإفريقية عن مؤتمرات ومهرجانات وعلاقات، ومن هنا يظهر أن القذافي حاول إعطاء نفس نمط الحكم الداخلي في علاقاته مع بعض قبائل الدول الإفريقية حتى يظهر كزعيم دولي الذي لقب ب: «ملك ملوك إفريقيا» .

¹ تقرير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط 5، فهم الصراع في ليبيا، مجموعة الأزمات، رقم 107، (06 جوان 2011)، ص 6.

أما الركيزة الثالثة والأخيرة تمثلت في النفط الذي استغله لتوزيع الرضا الاجتماعي في الداخل وكسب الشرعية في الخارج¹.

ولفهم الحالة الليبية أو المعطيات التي تتحكم في التحولات السياسية التي تشهدها ليبيا منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي من دون فهم الشخصية الليبية وخصائصها العديدة المؤثرة في الأزمة الليبية، إذ جعل القذافي من البداوة معطى سياسيا وجعل منه رمزا سياسيا لليبيا². لكن تعود أسباب الانتفاضة الليبية بداية من 2011 إلى عدة أسباب أهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لكن الأزمة السياسية التي عاشها المجتمع الليبي بين شهري فيفري وأكتوبر 2011 أفضت إلى تفكيك توازن المجتمع الليبي وتدمير البنى الاجتماعية والقبلية لتستحضر تاريخ مسكون بالتوترات والخلافات القبلية والجهوية وإعادة إحياء جغرافيا الأحقاد³.

إذ يعتبر المركب الاجتماعي عاملا هاما وناظما للعلاقات داخل المجتمع، ولأن الانتماءات الاجتماعية في عصر الدولة الوطنية أصبحت انتماءات يكون الولاء فيها للدولة لا للقبائل والعشائر، نجد أن هناك بعض التركيبات الاجتماعية تتواجد في أكثر من دولة وبأقلية متفاوتة، وفي حال غياب العدالة الاجتماعية والمساواة في فرص وبدائل إدماج مختلف التركيبات يرتهن الأمن داخل الدولة⁴.

هذا ينجز عنه تداعي أمنية دول الجوار الإقليمي التي تضم نفس التركيبات الاجتماعية والتي تعاني أيضا من غياب العدالة الاجتماعية وتفاوت الفرص المتاحة وتكون السبب في حدوث أزمات داخل الدولة.

حيث تميز النظام السياسي الليبي بـ:

- ضعف البنية التحتية الأساسية.

¹ مصطفى صايح، الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس، السياسات العامة، ع3، (فيفري 2014)

ص 30.

² المنصف وناس، الشخصية الليبية: تالوت القبيلة والغنيمية والغلبة. تونس: دار المتوسطة للنشر، 2014، ص 112.

³ المنصف وناس، نفس المرجع السابق، ص 112.

⁴ أوشراف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 - 2016، ص 93.

- غياب العدالة الاجتماعية.
- غياب البنية المؤسسية للنظام.
- ضعف التنمية والنمو الاقتصادي.

وهو ما اعتمد عليه القذافي في شراء الولاءات العشائرية باستثمار الربيع النفطي. واستبدال المؤسسة العسكرية بالميليشيات العائلية الحامية للنظام، وإغلاق كل منافذ الحراك السياسي والمدني التي يمكن أن تشكل دوائر وسيطة للمواطنة¹.

حيث تم تهميش دور المؤسسات والقانون والإدارة، وهذا ما ينتج عنه عدم الاستقرار في كافة المجالات، إذ أن استعمال النظام الليبي للقبائل كان عبارة عن أداة تمكنه في ظل التحالفات الخارجية وذلك عبر أهم العلاقات القبلية، لأن القبيلة هي عبارة عن الهيكل الاجتماعي والتحكم في مساراتهم السياسية، في ظل غياب المكونات المدنية كالأحزاب والنقابات والجمعيات. ومن أهم القبائل هي: قبيلة القذاذفة وقبيلة ورفلة والمقارحة وترهونة والزنتان ومصراته وقبيلة أزوية والطوارق والتبو².

وهذا ما جعل الباحثين في الشأن الليبي يرون أن دراسة وممارسة السلطة غير ممكنة، وذلك نظرا للأهمية الخاصة للظاهرة القبلية، التي كان لها حضور فعال ومؤثر في الأحداث³. والملاحظ أيضا للشباب دور في الانتفاضة والاحتجاج وهو ما يذكره الدكتور إبراهيم قويدر على أن المد الثوري الشبابي العربي الذي بدأ في تونس ثم مصر واليمن لينتقل إلى ليبيا وكان للثورات العربية وبالأخص دول الجوار تونس ومصر والتي كانت تقريبا تلقى نجاحا مما استلهمها الشباب دون أي قيادات أو أيديولوجيا محددة⁴.

ويسهم الإحباط وانسداد الأفق السياسي والاجتماعي، إضافة إلى الفقر والحرمان وغياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروات، يسهم كل ذلك في تهيئة المناخ للاحتجاج ليس في

¹ سليم بوسكن، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010 - 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2014 - 2015، ص 150.

² أوشريف يسرى، نفس المرجع السابق، ص 97.

³ محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 59.

⁴ إبراهيم قويدر، ليبيا وإرادة التغيير، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011، ص 1.

ليبيا فقط، إنما في أي مكان من العالم، ويتأثر الشباب بشكل أكبر خصوصا في ظل تردي الأوضاع المعيشية وفقدان الأمل في مستقبل الشباب، وحيث تأتي إمكانات الاحتجاج ورغبة في تحقيق الأحلام المفقودة¹.

وعليه أيضا كان القذافي يستخدم الثروات والعوائد الربعية التي يحرم منها الشعب الليبي في شراء أنصار وأتباع لترويض المعارضة أو قمعها، فبالرغم من الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بالشعوب الأخرى، فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل، يوزعها في دائرته التي تلتف به وعائلته، وإذا ما وصفنا وصفا دقيقا للعقود الأربعة التي حكم فيها القذافي هو تبرير ثروة وقوة الشعب الليبي من خلال شراء الأسلحة وتكديس ثرواتهم المالية في البنوك الأوروبية².

إن غياب رؤية إستراتيجية سليمة للتخطيط الاقتصادي وطغيان النمط الارتجالي وغياب دراسة محكمة لموارد البلاد وسبل استثمارها وفق سياسات مؤسسة على قواعد علمية أدى إلى فشل أغلب المخططات التنموية والاقتصادية وظهور تداعيات خطيرة على مختلف الأصعدة ويتجلى ذلك في: مركزية السياسات التنموية وعدم العدالة في توزيع الثروة، وسياسات التهميش والفساد وزعزعة أسس التوزيع الاقتصادي الليبي³.

أصبح النفط سببا لجميع الصراعات، ففي واقع الأمر يؤدي إلى سداد المشكلة، ولا يمكن ربط حدوث الأزمة بجشع النفط عموما، بل وجودها هو زعزعة للاستقرار، وفي هذه الحالة فإن الذهب الأسود قد لعب بالفعل دورا في ليبيا.

تعد ليبيا من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز وتمتلك واحدا من أكبر احتياطات النفط في إفريقيا وسابع احتياطي في العالم، إلا أن هذه الثروة لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء اقتصاد قوي وعض أن يساهم النظام في تنمية البلاد، عمل على تعميق الفساد والاستبداد والدكتاتورية.

¹ أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص 102.

² محمد عاشور، الثورة الليبية: الأسباب وتداعيات ومسارات المستقبل، في نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها اثيوبيا، معهد الدراسات الأمنية للنشر، 2011، ص 13 - 14.

³ أوشريف يسرى، نفس المرجع السابق، ص 108 - 109.

إثر سقوط نظام القذافي، أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية التي أصبحت اللعب والعامل الرئيسي في المعادلة السياسية الليبية الجديدة.

تولى المجلس الوطني الانتقالي، المشكل من أطراف المعارضة، الحكم مؤقتاً وأصدر إعلاناً دستورياً في 03 أوت 2011، ضمنه جدولاً زمنياً لمرحلة انتقالية من 18 شهراً تشمل تعيين حكومة مؤقتة، وإصدار قانوني انتخابي وانتخاب جمعية وطنية تأسيسية، وبالفعل جرت الانتخابات في 08 جويلية 2012، وتم انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي تسلم فيه السلطة من المجلس الوطني الانتقالي وشكل حكومة في 07 أكتوبر 2012 برئاسة محامي حقوق الإنسان على زيدان، وجاءت انتخابات ليبيا لتحسر دور الإسلاميين ولتعطي أغلبية في اللوائح الانتخابية على الصعيد الوطني بقيادة محمود جبريل.¹

وتمثلت القوى غير الحكومية بالمجالس المحلية والتجمعات القبلية والمليشيات المسلحة، حيث استطاعت هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا وتهتمش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي السابق، والحكومات الانتقالية المتعاقبة، مما مكنها من زيادة نفوذها بالتأثير على المشهد السياسي والأمني الليبي على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش.²

لكن ضعف الدولة ومؤسساتها وضعف الأجهزة الأمنية والجيش حيث كانت القوات المسلحة في عهد القذافي عبارة عن كتائب موالية للقذافي، وكان لا بد من إعادة تأسيس الجيش، لكن تفتت البلد إلى انتماءات أولية قبلية وجهوية ومناطقية، كلها ساهمت في دخول ليبيا أزمة سياسية وعسكرية يتواجه فيها ما تبقى من الجيش بقيادة لواء المتقاعد هو خليفة حفتر مع مليشيات إسلامية وبعضها متطرف، ولكنها مدعومة سياسياً من المجلس الوطني العام، والذي

¹ حسن كريم، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟، أوراق سياسات 3، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، (سبتمبر 2015)، ص 08.

² محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، ع 432، (فيفري 2015)، ص 124.

تم حلّه بحكم المحكمة ولكنه استمر في عمله من طرابلس، وتم انتخابه من جديد عام 2014 وهو يعمل في طبرق، مما نتج عنه انقساماً سياسياً دستورياً بعمق الانقسام الجهوي.¹

لاحظنا بسرعة تدويل الأزمة الليبية، وإعلان الجلسة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية لبحث الأزمة الليبية في نفس الشهر، بشكل أدى إلى سرعة إحالتها إلى الأمم المتحدة دون أن يكلف ذلك المجلس دبلوماسية باتخاذ أي إجراءات أو وسيلة من وسائل الوساطة المتبعة في فض النزاعات، الأمر الذي ساهم في سرعة إحالتها إلى مجلس الأمن والذي سرعان ما أعرب عن قلقه إزاء ما يجري في ليبيا ورحب بدوره بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والمؤتمر الإسلامي لتلك الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واستند مجلس الأمن الدولي على كل ما تقدم بإصدار القرار رقم 1970، ومع تسارع الأحداث وزيادة وتيرة الصراع بين الحكومة والثوار أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي أجاز استخدام القوة ضد القوات الليبية لأجل حماية المدنيين وأوكلت مهمة تلك الحماية لقوات خلف شمال الأطلسي.²

بقدر ما ساعد تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا على التخلص من نظام القذافي، فلقد فتح أيضاً الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد على السياقات الداخلية، وفي تأجيج الانقسام وإعاقة المرحلة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لكنه يبرز أيضاً على المستوى الإقليمي، فإسقاط وإعاقة المرحلة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لكنه يبرز أيضاً على المستوى الإقليمي، فإسقاط نظام القذافي هز ميزان القوى الذي كان قائماً بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل الإفريقي هذا التغيير أدى إلى إعادة إبراز معضلة المركز والأطراف، وفتح أفاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الإفريقية المجاورة التي تحتاجها تجارة السلاح والمخدرات، علاوة على الأعمال الإرهابية كالهجمات التي تقودها عناصرها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،³

¹ حسن كريم، نفس المرجع السابق، ص 08.

² سبتي حليلة، أثر التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي - دراسة حالة ليبيا -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016، ص ص 230-231.

³ يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع الربيعي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، ع 416، (جانفي 2015)، ص ص 33-34.

إن الأهداف الحقيقية للتدخل في ليبيا هي الدافعة للتدخل فمجلس الأمن قراراته مجرد غطاء قانوني والدليل على ذلك الوضع الذي ألت إليه ليبيا بالإضافة للموقع الاستراتيجي لليبيا إنعاش الحركات المسلحة لبيع السلاح، وما يلاحظ أن غياب المعايير فظاهاه إنساني وباطنه سياسي، واستغلال الأمن الإنساني لتحقيق المصالح على حساب الدولة المتضررة وأفرادها، إذن حق التدخل سيحول دون تحقيق الغاية الإنسانية.¹

وكان للتدخل الأجنبي في ليبيا أثر ونتائج منها:

نتائج السياسية والعسكرية إذ يعتبر سقوط النظام وموت القذافي كانت من أبرز الأهداف والنتائج التي حققت بفضل التدخل الدولي في ليبيا، إلا أن هذا التدخل ساهم بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود.

النتائج المادية والاقتصادية، وهوما أدى إلى وقوع خسائر اقتصادية عالمية كبيرة سواء للاقتصاد الليبي تراجعت معدلاته لإنتاج النفط بصورة أكبر.²

النتائج الاجتماعية والإنسانية، وهوما خلفت الناتوالعديد من الوفيات رغم الاحتياطات التي اتخذتها.

المطلب الثاني: أبعاد الأزمة الليبية:

لقد كانت للثورة الليبية خصوصيات وعوامل التي شكلت الدولة الليبية المعاصرة وهويتها الوطنية إضافة إلى التفاعل المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي نقلت ليبيا من حالتها إلي بلد غني بموارد بترولية إلا أن عدم حسن تصرف العقيد القذافي فقد تجاوز كل المعطيات مما كانت الثورة في ليبيا على خلاف ظروف الثورات في تونس ومصر، سريعا ما أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة في ليبيا، والنتيجة السياسات النظام المعلنة باعتراف بالبنيات القبلية فإن البنية القبلية رغم تفكيك بعض آلياتها، لا تزال ذات حضور فاعل، وخاصة في مستويات الفعل الاجتماعي والسياسي، وهذا ما يدفع ببعض المحللين آلة التخوف من العودة إلى الانقسام المناطق والتي لا تزال تترصد فرصة الانقضاض على الدولة ويتدعم هذا الخوف بضعف

¹ سبتي حليلة، نفس المرجع السابق، ص: 238.

² زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جمعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013، ص 142.

حصيلة البناء السياسي للمجتمع المدني الليبي وهشاشة التنظيمات السياسية الرسمية والمعارضة¹.

اذ شهد ليبيا ما بعد ما بعد القذافي مخاضا وبعدا عسيرا ويقوم في ظل إعادة بناء النظام بعد الإطاحة بنظام القذافي، بحيث تواجه تحديات وتداعيات على الوضع الداخلي الليبي نذكر منها من الناحية الأمنية للضرورة:

بعد انهيار نظام القذافي تقف ليبيا أمام تحديات عدة لازالت تعترض طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وهوما يظهر من عجز الحكومات الليبية الجديدة من مواجهة هكذا تحديات، يبقى التحدي الأمني يحتل حيزا كبيرا في قدرة أو عدم قدرة الحكومة الليبية على تثبيت أسس الدولة الليبية في ظل المعطيات الواقعة القائمة ويتمثل ذلك في فوضى الجماعات المسلحة والقرار العسكري فلا زالت بعض المجموعات المسلحة تعمل بعيدا عن القيادة العسكرية المركزية ان انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح في المجتمع الليبي ونهب مخازن الأسلحة شكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار مظاهر الانتقام والثأر ضد الجماعات التي كانت موالية لنظام القذافي، فالملف الأمني في ليبيا يعد من اخطر الملفات التي ينبغي معالجتها لماله من انعكاس في استقرار الأوضاع².

وفي الواقع الليبي منذ نهاية القذافي، لا توجد سلطة واحدة تحتكر العنف، كما انه ليس هناك إجماع حول من هو المخول بتشكيل سلطة عسكرية مركزية، كل هذه الاعتبارات ساهمت في إخفاء محاولة هيكلية جيش ليبيا جديد³ وهذا كان نتاج تردي وسوء الأوضاع الأمنية مما سبب في الانفلات الأمني وخاصة عبر الحدود نظرا لكل خطر تمدد التنظيمات الإرهابية إلي ليبيا واقعا ملموسا وذلك في سياق الفوضى وانتشار السلاح في ليبيا.

¹ محمد نجيب بوطالب، الإبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسولوجية التونسية و الليبية:

المركز العربي للبحوث و دراسة السياسات (اكتوبر 2011)، ص 39.

² سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، ص 165.

³ اوشريف يسرى، نفس المرجع السابق، ص 130.

ويتجلى في تحديات الأمنية على خارطة الصراع في ليبيا بعد سقوط القذافي وهي عبارة عن مليشيات مسلحة . واكبر التحديات التي واجهت الدولة الليبية، تمثلت في إشكالية العلاقة والتفاعل بين الأطراف المؤثرة التي شاركت في الثورة .

وعملية الصراع تدور بين كتلتين هما: (المليشيات التكفيرية المتطرفة، والقوات الحكومية والقوى الموالية لحفتر من الجهة الأخر)

1 - المليشيات المتطرفة بشقيها الجهادي والاخواني: وتضم كتيبة شهداء 17 فيفري

- كتيبة الشهيد راف الله السحاتي
- كتيبة شهداء ابوسليم
- جماعة أنصار الشريعة
- درع ليبيا
- مليشيات مرتزقة
- كتيبة القعقاع والصواعق
- كتيبة الفاروق

وكل هذه الجماعات تنطوي تحت مظلة واحدة وتتم تسميتها بفجر ليبيا وهي المسؤولة عن الصراع في المنظمة الغربية

2- القوات الحكومية والموالية لحفتر: وتضم كل من - قوات الصاعقة .

- قوات الكرامة وهي القوات التي يترأسها خليفة حفتر¹

وأما التحدي السياسي لازمة الليبية، فيتعين على الحكومة الليبية ان تفرض احتكارا على استعمال الشرعي للقوة داخل الدولة، لقد خلق سلوك الثوار الليبي في فترة ما بعد القذافي دولتين متوازيتين: الدولة الرسمية والدولة الثوار، وكانت النتيجة تدهور دراماتيكي للأمن في

¹ اوشريف يسري، نفس المرجع السابق، ص ص 137-139.

ليبيا، وعلى الثوار أن يفهموا أنهم يمهدون لعودة وتأزم الصراع الأهلي على نطاق واسع¹. وهوما يندر بتحديات المصالحة الوطنية وعدم الاتفاق والانخراط في الحكومة وعدم الخلافات والصراعات التي تأزم الوضع، وليكون ذلك يجب توفير الأمن هو شرط أساسي لنجاح عملية إعادة الأعمار والمصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع.

وأصبحت الساحة السياسية منتهكة، ومحاولة أطراف خارجية زعزعة الأمن والنظام العام بالكامل، مما أسهمت ذلك خلاف في تعثر مساعي مؤسسه الأجهزة الأمنية والتقدم بخطوات سريعة نحو إعادة استقرار الأمني²

إن الدولة والمجتمع الليبي ورثت إرثا شموليا وثقافة سياسة تقليدية، بحيث لم تشهد ليبيا أي مرحلة ديمقراطية بسبب طبيعة النظام السياسي السابق في عهد القذافي الذي اتسم بالطبيعة الشمولية والتسلط والتحدي الذي يواجه ليبيا على المستوى السياسي والاجتماعي، هو ضعف البني السياسية والاجتماعية التي سوف يتبع ذلك من مظاهر الخلاف بين السلطة الدولة الجديدة والسلطة الأهلية التقليدية، وهذا قد يؤدي إلى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع القبلي التقليدي³، فليبيا لا تحتاج فقط إلى بناء ديمقراطي بل بناء دولة في نفس الوقت

وأیضا تحدي تفكيك الدولة ويرى كيسنجر أن الثورات وتغيير النظر في العالم العربي إلى ظهور سلطة جديدة تحظى بالشرعية والقبول من غالبية المواطنين وبالتالي أدت زيادة الخلاف بين القوة المتناحرة ودخولها في صراعات مفتوحة على السلطة، وأدى ذلك إلى انجراف أجزاء من الدولة إلى الفوضى والتفكك او حالة التمرد الدائم، وأصبحت الحكومة المركزية غير راغبة أو غير قادرة على إعادة تأسيس سلطتها داخل مناطق حدودها⁴

¹ ابراهيم شرقية، إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية عن مركز بروكجز الدوحة، رقم 9 (ديسمبر 2013) ص 1.

³ السنوسي بيسكري، ليبيا: التحديات الامنية و انعكاساتها على العملية السياسية . تقرير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، 5 ماي 2013، ص 5.

³ سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، ص 164.

⁴ اوشريف يسرى، نفس المرجع السابق، ص 142.

ومنه أن تأزم الوضع الأمني سيكون انعكاسه على الوضع الاقتصادي، بحيث تعتبر ليبيا من أبرز المتضررين من أحداث الحراك العربي، وأن توقف النشاط الاقتصادي في أنحاء البلاد بما فيها صادرات النفط وهو يكلف الكثير من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن انتشار البطالة ومظاهر الفقر خاصة في ظل استمرار تردي الأوضاع الأمنية .

وتعتبر الأزمة الليبية لها اثر في مجمل الأوضاع في منطقة المغرب العربي خاصة الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وهوما يخلف مناخ من التوتر ويؤثر على مناخ الحياة السياسية¹ ولذلك يأتي قطاع النفط في مقدمة القطاعات المتضررة بشكل كبير بسبب حالة الانفلات الأمني، حيث تعرضت صناعة النفط وهي عصب الاقتصاد الليبي، وللاختناق بسبب إضرابات من طرف العمال، حتى كاد هذا القطاع الحيوي الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد أن يتوقف تماما، فيما اعتبر أسوأ أزمة تواجه ليبيا منذ سقوط القذافي²

إذ نرى من كل هذا أن القضية الليبية في ظل أزمة تشمل كافة النواحي والمجالات الأمنية والاجتماعية والسياسية ويعتبر العامل الاقتصادي النخاع للدولة الليبية ويعتبر بتدهور الاقتصاد يكون مهدد للوطن والمجتمع.

وكما هو الحال لكل دولة تركز على اقتصادياتها وهذا ما يعتمد عليه الاقتصاد الليبي على الطبيعة الربيعية بتوزيع والصرف من دخل النفط فقط، وكما نعلم محاولات أطراف إقليمية ودولية على احتكار السيطرة على السوق الليبي، وأيضا محاولات أخرى وهي عرقلة عملية النمو والتنمية الاقتصادية في ليبيا

كما لا ننسى العامل المهم وهو البعد الاجتماعي، ويعتبر من عوامل الاختلاف الفكري والثقافي بين التيارات السياسية والليبية قد يدخلها في صراع على السلطة في بلد لم يألف الديمقراطية على مستوى الممارسة السياسة أو المجتمعية، ومنه الخوف من دخول البلد دوامة من العنف والفوضى وعدم الاستقرار.³

¹ سبتي حليلة، نفس المرجع السابق، ص 241.

² اوشريف يسرى، نفس المرجع السابق، ص 147.

³ سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، ص 164

البعد الاجتماعي كان اللاعب الغائب تماما او مغيبا قبل الثورة، لكن مع الثورة بدا الحديث عن الامازيغ والتبو والطوارق، بل بدا نوع من النزوع الجهوي والقبلي، وتعتبر كل هذا جزء من طبيعة الخارطة الاجتماعية الليبية¹ ومنه أن الطابع الاجتماعية عامل أساسي اذ لم يكن في ليبيا ذات بنية تحتية اذ يغلب عليها الطابع القبلي والطائفي ودخولها في صراع عنيف مع بعضها البعض سيكون حتما مشكل أساسي في تفكيك الدولة إلى وحدات، والتلاعب بها من خلال قوى وأطراف خارجية متنافسة حينها إلى مناطق فراغ مما ينذر بعد الاستقرار وتصبح قاعدة للإرهاب .

• بدائل معالجة وحلول لازمة لليبية الأمنية:

- بالرغم من توفر رؤية لمعالجة الاختلال الأمني، وغياب التوافق بين الفاعلين السياسيين والقوة المؤثرة في القرار السياسي، لذا يجب احتواء الاختلالات الأمنية وبناء قاعدة مؤسسة للشرطة والجيش
- مع العلم أن الدولة الحديثة لا تقوم على العشائرية والقبلية إلا أن الخروقات الأمنية ومعالجتها لا يمكن دون اشتراك القبائل لممارسة ضغوط اجتماعية وتوفير الدعم اللازم للأمن والحماية الاجتماعية
- رصد الواقع الأمني غير دقيق، حيث أن إعداد المجموعات والكتائب المسلحة غير معلومة واستمرار الجهل بهذه الحقائق والمعلومات قد يضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات ناجعة لضبط الأمن وحفظ النظام العام
- ما تزال خطط دمج الثوار تفتقر إلى النضج، والمطلوب بناء إستراتيجية متكاملة، ومترابطة يعتمد في تنفيذها على آليات واضحة ودعم كامل من قبل الحكومة .
- إعادة ترتيب أوضاع الكتائب خاصة التي منظمة إلى الجيش والشرطة وتصحيح مسار ولاءاتها، وإلزامها بمهام الجهاز المنظم لها .
- نظرا لانتشار الأسلحة وعدم تجميعها لدى الحكومة كمطلب لها، لذا فان جمع السلاح أمرا ضروري ومنوط بتقدم في بناء شرطة وجيش فاعلين، وان يكون المواطنين على ثقة في السياسيات وخطط وبرامج الحكومة ومشاهدة أثارها

¹ اوشريف يسرى، نفس المرجع، ص 149.

- إنفاق الحكومتان الانتقالية والمؤقتة مليارات الدنانير على الجيش وحرس الحدود والمنشآت، لكن ساهمة الجيش في حفظ الأمن لا تزال قاصرة، نظرا للحدود الغربية والشرقية منتهكة ويتطلب تصحيح الوضع بتناغم وتوافق كامل بين القوات المسلحة والجهات المشرفة عليها .

- تعزيز الرقابة الرسمية من المؤتمر الوطني والقضاء وديوان المحاسبة، وتفعيل المجتمع المدني، ومنع الفساد في مختلف القطاعات والمؤسسات بالأخص الأمني¹

وعليه نخلص إن أبعاد الأزمة الليبية تتعدد وتتداخل فواعلها، لكن تظل الأزمة السياسية والأمنية اعقد أزميتين تمر بها البلاد وتؤثران على توجيه مسار الأزمة، أما الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فتغذيان الأزمة الأمنية والسياسية وتعمقان أثارها محليا وإقليميا ودوليا .

¹ السنوسي بسكري، ليبيا التحديات الامنية و انعاساتها على العملية السياسية، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، 5 ماي 2013، ص ص 7-8.

المبحث الثاني: أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الأول: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهومن بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية ودبلوماسيتها¹، إذ تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة)²، وبناء على هذا الترابط لا بد من التطرق لمبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية. تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ والأسس والتي يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية:

- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة
- الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من اجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة.
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتحقيق ما تسعى إليه من أهداف.
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية.
- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول.
- رفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية.

¹ بورعة علي جهاد، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط الإلكتروني:

[http:// www.bchaib.net/mas/index.php?option=com](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com) تاريخ التصفح يوم 2017/03/29 على الساعة 20:45 .

² قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. مركز الجزيرة للدراسات، 3 جوان 2012، ص2.

هذا إضافة إلى الالتزام بمناصرة مختلف حركات التحرر في العالم ومساندتها بمختلف الوسائل والأساليب السلمية.¹

وتستمد السياسة الخارجية للجزائر جذورها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 إذ أن هناك ارتباط مباشر مع اندلاع الكفاح من أجل تحرير الوطن. على الصعيد البشري، بما أن عددا من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين لجبهة التحرير الوطني ومن حيث الأهداف أيضا، ذلك لأن المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال. فالنصوص الأساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي الجزائري منذ أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنة 1986 تضي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية. فالجبهة الداخلية والجبهة الخارجية متفاعلتان في الجزائر تتمثل الدبلوماسية الجزائرية، من حيث تنظيمها وسيرها، في حلقات مترابطة ترسم فضاءات جغرافية محددة يبرز فيها المجال الذي يشكله أهم شركاء الجزائر مثل فرنسا والولايات المتحدة أروسيا، والمحيط الأخوي المتكون من بلدان المغرب العربي والمشرق، وكذلك المحيط المرغوب أي بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الصديقة لاسيما تلك التي ساعدت الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير.²

وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية .

وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

¹ عبد الكامل خالدي، دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته، من أعمال الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والإبعاد، جامعة تبسة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 28-29 أفريل 2014 .

² العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 27.

إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القواعد مضمونا خاصا بتصورها لعلاقتها مع محيطها الاقليمي، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي¹.

إن حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتقاضي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق بين الدول، ولا بد من أن يعطى له التفسير الايجابي الذي يعني اقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر والنزاع، والجزائر بصددها هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات الاتحاد الافريقي المتعلقة باحترام الحدود القائمة بعد الاستقلال، أو الحدود الموروثة عن الاستعمار.

وبهذه الايجابية التي اصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على اقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاذ إلى البحر عبر اقليمها مثلا، وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والاقليمية .

فالتصور الجزائري يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور والتنسيق من أجل حل وتسوية كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الامكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم ويعتمد

¹ الدستور الجزائري، مبادئ السياسة الخارجية، الفصل السابع، على الرابط:

http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm تاريخ التصفح: 2017/04/01 على الساعة 11:20 .

التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في التفسير والتطبيق على اعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني، وازضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والاقليمية¹، وهذه المبادئ هي:

- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار .
- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة .
- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها .
- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة .
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من السمات الواضحة، هذه السمات يمكن من خلالها أن نفهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية.

فقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري، أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال، ومن هذه السمات يمكن ذكر:

طابع الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات، مما اكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة كما حدث في النزاع الأثيوبي الأريتيري، مالي والاطراف المتنازعة، الإيراني العراقي... .

وهوما اتضح ايضا موقف الجزائر حيث كان واضحاً وحياداً رغم ما تعرض له من تشويه من قبل بعض وسائل الإعلام الليبية وبعض الجماعات المسلحة. فالجزائر ظلت تراقب ما يجري في ليبيا من بعيد، وظل موقفها محكوماً بمجموعة من المبادئ، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار الطابع الأزموي في السياسة الخارجية.

إن الإطار الأزموي عامل مهم في فهم وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية حيث تطورت في ظل الأزمات، واعتقد أنه من خلال هذا العامل يمكن أن تفهم لماذا تنتشط الدبلوماسية الجزائرية

¹ العايب سليم، نفس المرجع السابق، ص ص 28-34.

في أوقات معينة بشكل غير معتاد وأحيانا أخرى تبدو قليلة النشاط، وهنا اكدت الجزائر أن الحل بخصوص الأزمة الليبية ينبغي أن يكون حلا ليبياً - ليبيا. وفي هذا الإطار ذكر المتدخل بسعي الجزائر إلى لم شمل الليبيين من خلال احتضان الجزائر لثلاث لقاءات حوار بين الفرقاء الليبيين. ويبقى أبرز موقف مبدئي للجزائر بخصوص الأزمة الليبية هو رفض التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية¹.

* سيطرة العوامل الشخصية للرئيس

اتسمت السياسة الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، وإيماننا من طرف الرئيس في نجاح السياسة الخارجية لا يقل شأنًا عن النجاح في السياسة الداخلية والسعي من الرئيس إلى توظيف خبراته وإرثه الدبلوماسي وحتى علاقاته الشخصية وتطويعها لغرض تحقيق وعد ما، وإرجاع الهيبة والمكانة الخارجية للدولة.

إن تحسين الصورة الخارجية للجزائر يعتبرها الرئيس المفتاح الأساسي والقاعدة الرئيسية، والتي يبني عليها كل عمل الدبلوماسية فيما بعد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الجزائري ونقل الصورة الحقيقية له ثم بعد ذلك تأتي المشاركة دون عقدة في النشاط الدولي وجهود الوساطة في إطار المنظمة الوحدة الإفريقية.

تعتبر هذه هي السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى ما ذكرنا في السابق عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر، بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية. إذ إن هذه المبادئ التي تسير وفق السياسة الخارجية الجزائرية لا تزال تحكم طبيعة السلوكات الخارجية لدولة الجزائرية، وهذا ما أكده وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة في حديثه لإحدى المجالات أوضح أن السياسة الخارجية الجزائرية أظهرت خلال الخمسين سنة الأخيرة قدراتها الكبيرة على التعبئة على الصعيدين الإقليمي والدولي، رغم هذه المبادئ الثابتة في توجه السياسة الخارجية الجزائرية إلا أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت

¹ العايب سليم، نفس المرجع السابق، ص 35.

إلى السلوك الخارجي الجزائري وهي مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير وهو المبدأ الذي يحتج به من أجل تبرير عدم رغبة الجزائر في لعب دور إقليمي مهم¹.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

تحدد السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من المحددات يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها وكذلك إلى قدراتها العسكرية، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وأيضاً النسق الدولي السائد. وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، وتمثل فيما يلي: الثقافة السياسية، النسق الدولي، ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل عام أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، ونعني أيضاً بها دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئة الداخلية والخارجية².

- البيئة النفسية للرئيس بوتفليقة:

يعد الرئيس بوتفليقة ذو خبرة واسعة ودراية كافية بخبايا السياسة الخارجية سواء من حيث صياغتها، أو من حيث تنفيذها بما يتطلبه ذلك من أدوات واستراتيجيات. أما الخبرة الواسعة فهي نتاج الوظائف العديدة التي تقلدها، ابتداء من عمله كمراقب عام للولاية الخامسة للثورة التحريرية سنة 1957 والذي أهله إلى الارتقاء على إثره إلى رتبة ضابط بنفس الولاية، ولما اكتشفت قدراته القيادية من طرف جيش التحرير الوطني ألحق بمركز قيادة الولاية الخامسة، وتحصل بعد ذلك على انتداب لدى هيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، وأرسل بعدها إلى قيادة الأركان العامة أين عين قائداً لجبهة مالي وهناك اكتسب اسمه الحربي وهو "سي عبد القادر المالي"، لينتهي تاريخه الثوري بمهمة الاتصال بالزعماء التاريخيين للثورة التحريرية والمعتقلين

¹ عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية (1999-2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص ص 54-55.

² محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 204 - 205.

بمدينة أولنوا الفرنسية¹، ومن هنا يبرز تاريخه الثوري كخبرة عسكرية قيادية أحاط من خلالها بالحياة العسكرية العملية والإدارية، اكتسب من خلالها الشجاعة الحربية والقدرة على التنظيم والتخطيط العسكري والذي يتميز بالصلابة والانضباط وعدم السماح بالخطأ واستغلال الفرص وبناء الاستراتيجيات، إذ تقلد منصب وزير الخارجية لمدة 16 سنة تزامنت مع الرواج الدولي الواسع للجزائر، أين حظيت الجزائر بمكانة وحضور دوليين مثلاً العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية.

- تأثير صانع القرار على السياسة الخارجية

يذهب بوتفليقة إلى أن العصر الذي نعيشه هو على شاكلة سابقه، إذ تتداخل فيه علاقات الصراع والتعاون، فلئن كانت الأولى يحركها " صراع المصالح" والتي هي بحسبه لا تخلق إلا العدوانية، كما يربطه بالحالة الفوضوية للمجتمع الدولي، وتعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين المحددات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دوراً في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية². من نسق من العقائد السياسية وهو ما نراه ان دور القائد السياسي كعقيدة شخصية مؤثرة في الحياة السياسية يجب ان تكون ذو فعالية ونظرة استراتيجية على المدى البعيد. كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع السياسي التي تتضمن تصور أفراد المجتمع في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، فالمجتمع الجزائري لديه تصور على أن التدخل الخارجي يحمل العذاب والالم للمجتمع الذي يكون عرضة له (التدخل). تعددت مصادر التي بنيت عليها أهداف الأعداء المحتملين، فنجد منها احتياجات اجتماعية تتعلق بضرورة صرف الانتباه عن الضغوط الاجتماعية والسياسية الداخلية لضمان الشرعية لنظام الحكم القائم، كذلك تبرز الضغوط الخارجية الامبريالية التي تحث بعض الأطراف على زعزعة استقرار المنطقة خصوصاً فيما يتعلق بالساحل الصحراوي.

¹ عديلة محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص 19

مثلما يؤكد أن إفريقيا التي مزقتها الحروب والصراعات الداخلية، وتفاقت فيها مشاكل الفقر والتخلف، انضافت إليها قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والحكم الراشد، ومن رؤية بوتفليقة للأوضاع العربية الراهنة، بحيث يرى أن العالم العربي يقبع في حالة من التشتت والتهميش، يرافقها عدم الإستقرار والخلافات المتنوعة، وعدد من الأزمات الداخلية، مما تزيد من الأطماع والتدخلات الخارجية¹.

ومن ابرز نماذج عملية لأثر البعد القيادي في توجهات السياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة، اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل والصحراء فيأتي انطلاقاً من الموقع الإستراتيجي للمنطقة ذاتها، وباعتبار الفضاء الإفريقي عمقا إستراتيجيا للجزائر في سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية. فضلا عن انتشار الجماعات المتطرفة الإرهابية بالمنطقة مستفيدة من فشل الدولة في مالي التي تحول شمالها إلى ملجأ لعناصر الجماعات الإرهابية². وهوما يجري حاليا في ليبيا التي تعتبر المعضلة الامنية في المنطقة وتداعيات ازمته على امن الجزائر نظرا للموقع الجيو استراتيجي بين البلدين وانتشار السلاح كتهديد حقيقي بظهر قواعد ارهابية .

وعليه طرح ابرز محدد للسياسية الخارجية الجزائرية هو المحدد الامني الذي يعتبر مهم فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه أي الأمن، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى³.

الضعف السياسي والأمني في إطار عملية إعادة بناء الدولة، والنتائج العكسية للحرب في ليبيا ساهمت فيما يعرف بالتعزيز الذاتي للانكشافات الأمنية الموجودة مسبقا في المنطقة

¹ محمد الطاهر عديلة، مرجع سبق ذكره ص 63

² عمارية عمروس، البعد القيادي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية مطلع الألفية، متحصل عليه من الموقع

الإلكتروني: <http://democraticac.de/?p=43481>، تاريخ التصفح 2017/03/03 على الساعة 13:00 .

³ صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد 05، الجزائر

جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص 290.

والمتمثلة بـ: أولاً، تمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق ومراقبة أمنية هشة، ما يفسر المخاوف والتحذيرات التي أعلنت عنها معظم دول الجوار ومن بينها الجزائر. ثانياً، سمحت مثل هذه الفوضى بصورة دراماتيكية بإثارة المزيد من الانكشافات الأمنية سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي: كجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، 2011 كتيبة الموقعون بالدم، 2012 أو من خلال تكثيف مستوى العمليات وتحسينه. فعلى الجانب الجزائري، قيام كتيبة الموقعين بالدم بهجوم على القاعدة البترولية بتيقنورين الواقعة بعين أمناس - صحراء الجزائر - في 11-01-2013¹.

فعلى المستوى الداخلي يبدو ان الجزائر قد استوعبت المعضلة الامنية التي تنتظرها جراء استثمار القاعدة في ازمة ليبيا وبالتالي شرعت في مساع امنية حثيثة وتجنيد اكبر على الحدود باشرت في حملة تحسيس واسعة لسكان مناطق الجنوب وبالأخص الطوارق، وتترقب الجزائر دورا جوهريا ينتظر منها ان تؤديه قبائل منتشرة في اقصى جنوب الجزائر، على خلفية التوترات القائمة في ليبيا، التي كانت سببا في طلب الحكومة مساعدة اعيان وعقلاء الولايات الجنوبية الحدودية في مواجهة مشاكل امنية حقيقة بدأت بالظهور².

وضمائنا لتأمين الدبلوماسية الامنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهاجا انكفائيا على الذات قوامه تأمين الامن بالية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تتبع رائجتها من دول الجوار بعد إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة؛ ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل، وإن على مضض، لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة صلبة كانت أولينة. ولعل القارئ المستبطن للتحرك الدبلوماسي الجزائري يقر بأولوية الداخل الجزائري على الخارج الإفريقي المتوسطي، تجنباً لأية

¹ مصطفى دلة امينة، العمق الاستراتيجي للامن الجزائري: امن الحدود بين مالي وليبيا، مجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر، ص118.

² نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص171.

تهديدات تزحف من الخارج¹. تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر؛ مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنامي للخطر الإرهابي في دول الجوار.

يمثل «الساحل الأفريقي» العمق الاستراتيجي للجزائر، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية، حيث لا يمكن تجاوز حقيقة أن الجزائر بلد أفريقي، بل والبوابة الشمالية لأفريقيا وأحد أهم أعمدة وأركان ثالوثها الاستراتيجي (الجزائر، مصر، جنوب أفريقيا)².

وفي ظل التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية في ما عرف بـ «الحراك العربي» وارتدادات ذلك على الأمن في منطقة الساحل الأفريقي، وبالتحديد الأزمة في مالي وليبيا.

فإن هذه التطورات أعطت لموضوع «الأمن في منطقة الساحل الأفريقي» أهمية غير خافية وهي التطورات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمقتضيات تحقيق الأمن الوطني في الجزائر التي سعت من خلال تجربة سياستها الخارجية إلى تحقيق برامج وخطط تنموية وأمنية وآليات دبلوماسية لاستيعاب المخاطر الأمنية للمنطقة، وعلى رأسها ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة موظفة بذلك تجربتها الطويلة في هذا المجال، بامتلاكها تصوراً وخطوطاً كبرى مكونة للمقاربة الجزائرية. فالدبلوماسية الجزائرية القائمة في شقها الأمني أولت اهتماماً بالغاً في أجندها السياسية على قضايا القارة الأفريقية بصفة عامة، فكل التصورات التي تقدمها الجزائر في هذا الاتجاه قائمة على محور الأمن، وهذا من خلال تقوية نفسها عسكرياً وتقادي العزلة

¹ قوي بوحنية، الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الامنية والانكفاء الامني الداخلي، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 29جانفي 2014، ص3.

² منصور لخضاري، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الأفريقي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدينة، الجزائر، السنة 2، العدد 6، (جوان 2012)، ص 59.

الدبلوماسية ومحاولة المشاركة وإبداء رأيها في كل قضايا القارة الأفريقية وخصوصا الازمة الليبية، التي تعتبر حساسة للأمن القومي¹.

لم تقدم الجزائر برغم ثقلها السياسي في المنطقة، أي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حل الأزمة الليبية، بل انشغلت الجزائر بشكل خاص بالتحذير من تسلل عناصر من القاعدة الى الجزائر، عبر الحدود مع ليبيا، ومنع القاعدة من وضع يدها على كميات من الأسلحة المنتشرة في ليبيا، ودفعت بأعداد إضافية من الجيش وحرس الحدود إلى الحدود مع ليبيا.

¹ سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 162.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية

أمام تصاعد الخطر الليبي القابل للتصدير للداخل الجزائري وما قبله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها، توالى ردود الفعل الجزائرية حيال الأزمة الليبية موازاة مع التطور الحاصل في ليبيا، وأمام تصاعد حدة الأزمة بهذا البلد زاد حجم التداعيات التي عرفتها الجزائر ومازالت تعرفها مع استمرار الأزمة الليبية، بناء على ذلك كان للجزائر موقفاً ووضعته اليات قصد مواجهة التحديات والتهديدات الامنية المرتقبة في ظل الأزمة الليبية على امن واستقرار الجزائر.

المطلب الأول: الموقف الجزائري من الأزمة الليبية:

منذ بداية الأزمة الليبية في فيفري 2011، ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج أثارها وتداعياتها على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول المنهارة أو الفاشلة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة واصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع. وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب، واستكمل هذا الوضع باندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجنيد العناصر وشراء السلاح بل والأخطر استخدام هذه الفوضى في الانتقال إلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت في مجرد التفكير فيها خلال العقود الماضية¹.

ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات، وفضلا عن دورها المحوري الذي اضطلعت به في إطار القضايا الأفريقية والعربية وخاصة خلال العقدين الأخيرين، والذي يملى عليها التحرك في اتجاه المشاركة في تسوية الأزمات وخاصة في الدول المجاورة لها.

¹ أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx> تاريخ التصفح 2017/03/06 على الساعة 14:05 .

فإن التهديدات التي أصبحت تواجهها في ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا، دفعتها نحو البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محددات سياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي بات يواجهها الأمن القومي الجزائري .

يؤكد البروفيسور "بن عنتر عبد النور" أننا يمكن أن نفسر الموقف الجزائري بأسباب من أربع فئات وهي:

- تخوف النظام من نسخ التجربة الليبية على الداخل الجزائري حيث تتحول انتفاضة سلمية على النظام إلى صراع مسلح في حالة صدّه، وهو ما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا.
- مخاوف الجزائر الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الأزمة الليبية من تهريب للأسلحة، وتوسع رقعة الإرهاب وتحول ليبيا إلى أحد معاقله، إضافة إلى التهديدات الأمنية الأخرى كالهجرة الغير شرعية.
- التخوف من تداعيات التدخل الأجنبي في ليبيا على الجزائر.
- أما المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة¹.

اذ تعتمد الجزائر على ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحل المطروحة (سياسية واقتصادية وأمنية، ...الخ) بعيدا عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات.

وتجمع كل القوى السياسية والآراء المراقبة للمواقف التي طرحتها الجزائر بشأن الأزمة الليبية، على أن هناك إخفاقا كبيرا للسلطات الجزائرية على صعيد قراءة ومعالجة معطيات الأزمة الليبية وتقدير التوقعات المستقبلية، وكان واضحا أن المواقف التي أعلنت عنها الجزائر

¹ اوشريف يسرى، مرجع سابق، ص231.

منذ بدء الأزمة في ليبيا في 17 فيفري 2011، كانت تفتقر إلى الدقة وتجنح إلى معالجة أمنية لتطورات الوضع في ليبيا، وركزت في الغالب على مسألة منع تهريب ووصول السلاح إلى قاعدة المغرب الإسلامي، وأهملت جوانب سياسية واستراتيجية مستقبلية سيكون لها، بالغ الأثر على الجزائر إقليمياً¹.

يرى الدبلوماسي والوزير السابق في الحكومة الجزائرية، عبد العزيز رحابي، الذي يعتبر أحد أبرز منتقدي سياسة الحكومة الجزائرية الحالية، يذكر أن هناك خوفاً في الجزائر من تداعيات الثورة الليبية عليها، واعتبر أن سبب غموض الموقف الجزائري من الأزمة الليبية راجع إلى عدم وجود تواصل بين الأطراف المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية تسمح ببلورة موقف موحد. ويعتقد رحابي أيضاً أن "الجزائر ستخسر الكثير جراء موقفها من الأزمة الليبية" وأن استقبالها لعائلة القذافي سيشكل لها إخراجاً مع الحكومة الليبية المستقبلية إلا أنه توقع تطبيع العلاقات بين البلدين في ظرف ثلاث سنوات بعد تغيير الحكومات لدى كل البلدي²، فعندما أخذت الثورة الليبية إلى حالة فوضى معقدة فلم تدرس الوضع مسبقاً، بل أنها نظرت للعمق الأمني الذي كان شغل الشاغل للجزائر نظراً لتشكّل أرضية خصبة لنمو الجماعات الإرهابية، مما جعل انشطتها لا تقتصر في ليبيا وإنما امتدت إلى داخل دول الجوار من خلال تجارة السلاح واختراق الحدود والهجرة السرية والجريمة المنظمة.

لقد شكلت الدبلوماسية الحذرة واعتبارات الأمن الإقليمي الإطار العام للموقف الجزائري، العلني والأكثر وضوحاً الذي كان يخدم موقف الحكومة الليبية في بداية الأزمة هو رفض التدخل العسكري الأطلسي في الأزمة الليبية لذلك كانت كل المواقف والأنشطة والمبادرات والتصريحات تجري ضمن الإطار السياسي - الأمني المشار إليه سابقاً، فالجزائر تأخرت جداً في تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي، صحيح أنها رفضت التدخل الأجنبي في الحرب

¹ المرجع نفسه، ص 232 .

² موقف الجزائر من الأزمة الليبية، عبر موقع دويتشه فيله، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

الليبية أثناء الثورة، إلا أنها اتخذت موقفا رماديا بعد نجاح ثورة 17 فيفري ولم تلتقط الجزائر اللحظة التاريخية الحاسمة ولم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر خاصة أن التغييرات قد شملت أنظمة تونس ومصر وأطلقت الثورة في سوريا، وحتى بعد نجاح الثورة الليبية لم تبادر الجزائر إلى مد الجسور مع المسلحين وتبديد مخاوف السياسيين باتخاذ خطوات سياسية وإنسانية تستطيع من خلالها تصحيح موقعها في المعادلة الليبية من خلال إعادة صياغة موقفها وتجديد صورتها وتسويق نواياها في المساعدة على بناء المؤسسات واستعادة الحياة الدستورية والمدنية، بل انتظرت طويلا حتى أدركت متأخرة أن أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من الداخل الليبي¹.

وخارج كل هذه الحسابات، لم تقدم الجزائر برغم ثقلها السياسي في المنطقة، أي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حل الأزمة الليبية، بل على العكس نجحت أطراف أجنبية وليبية، انشغلت الجزائر بشكل خاص بالتحذير من تسلل عناصر من القاعدة من وإلى الجزائر، عبر الحدود مع ليبيا، ومنع القاعدة من وضع يدها على كميات من الأسلحة المنتشرة في ليبيا، ودفعت بأعداد إضافية من الجيش وحرس الحدود إلى الحدود مع ليبيا².

نظرا للحساسية الكبيرة التي تشكلها الحرب الليبية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحا منذ البداية وهو عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي واعتبار الحل السياسي أفضل طريقة لمعالجة الأزمة، في ظل احترام السلامة الترابية لليبيا وسيادتها ووحدة شعبها ففي هذا الإطار صرح وزير الخارجية الجزائري ان الجزائر نددت ضد العنف في ليبيا منذ بدايته وسجلت على نفسها موقف عدم التدخل في امر الغير مهما حصل، مادام الامر يعني بالليبيين انفسهم وليس للجزائر ان تختار الوقوف مع الليبيين في بنغازي او الليبيين في طرابلس ضد بعضهم البعض³.

¹ صورية زاوشي، امن منطقة شمال افريقيا في ظل الازمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات الاقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015-2016، ص283.

² اوشريف يسرى، مرجع سابق، ص233.

³ نبيل بويبية، مرجع سابق، ص172.

وعليه فموقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية نقرأه من باب رؤيتها لضرورة تأمين حدودها ومن منطلق تخوفها من انفلات الأمور، غير أن الفشل في تسويق هذا الموقف خارجيا أعطى الانطباع أن الجزائر ساندت النظام التقليدي الذي ثار عليه شعبه.

المطلب الثاني: مضمون المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

تتضمن المبادرة الجزائرية خطوات ومقترحات تستهدف حل كافة المشاكل المطروحة في الوضع الليبي المعقد، مع التشديد على أن الحوار سيكون جامعا وشاملاً.

ومن بين هذه الخطوات التي جاءت على شكل توصيات أعدتها مجموعة من الخبراء:

- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقاً أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار ردعية، اعتباراً إلى أنها ستدفع قادة آخرين إلى مراجعة مقارباتهم ومواقفهم وإيقاف مسلسل العنف وسقوط الضحايا وهي تتطلب تحييد بعض القوى الراضية للحوار أوتلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلاً عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية، سواء الخليجيين ومصر وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.
- أما الخطوة الثانية، فتهتم بتحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح والغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، واحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية. وهذان العاملان ضروريان لترسيخ السلم وإعادة بناء هيكل الدولة الليبية.
- وتتمثل الخطوة الثالثة في اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، كما يمكن لبعض الدول أيّ ضاً وفقاً لاستعداداتها أن توفر التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة، ويقترح منح القبائل دوراً استشارياً في المرحلة الانتقالية المؤقتة التي ستمر عليها ليبيا للسماح بتقديم المشورة في عدد من المسائل، لوزنها وثقلها على المستوى الاجتماعي والسياسي وتشجيع الحوار فيما بينها مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات الميليشيات والابتعاد عن أي مسعى للإقصاء والتهميش، من خلال الدعوة إلى "مبادرة مصالحة وطنية دون استثناء" بدعم من المؤتمر الوطني العام، وهو السلطة التشريعية في ليبيا، وإعادة الدمج والقبول

بأعضاء قبيلة القذاذفة وغيرهم من القوى التي كانت قريبة من الرئيس الراحل معمر القذافي. وإلى جانب ذلك، توصي المبادرة بتأطير وتنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديمقراطية ومراعاة دور الشباب في الحياة السياسية¹.

والتي تهدف إلى إبعاد الوجود الأجنبي في المنطقة وضرورة اللجوء إلى الحلول السلمية لحل النزاعات والصراعات الداخلية للدول وأن ما يحدث في ليبيا هو شأن داخلي محض، غير أن تحفظ الجزائر من المجلس الانتقالي الليبي والتطبيع معه راجع إلى عدة ملفات بعضها جديد والبعض الآخر قديم، أولها هو ضرورة الحسم في الاتهامات الموجهة للجزائر (دعم نظام القذافي) وثانيها موقف المجلس الانتقالي من بعض المسائل الأمنية والتعاون الأمني لاسيما تأمين الحدود ومراقبة وضبط الأسلحة، وثالثها قضايا الحدود البرية وهو بحوض المياه الجوفية عابر للحدود والذي تستغله ليبيا دون اتفاق مع الجزائر مما سبب توتر بين البلدين.

في اجتماع اللجنة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الافريقي المنعقد بأديس أبابا يوم 25 مارس 2011، الموسع للشركاء، لاسيما منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الاوروبي، والاعضاء الدائمين لمجلس الامن الدولي، والدول المجاورة لليبيا وكذا شركاء اخرين قدمت الجزائر مشروع لحل الازمة الليبية تمثلت في:

- تجديد الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كل الاعمال العسكرية .
- الدعوة الى انشاء الية لمراقبة والتأكد من وقف اطلاق النار.
- السماح بتنقل وفد اللجنة رفيعة المستوى الى ليبيا من اجل ربط الحوار بين اطراف الازمة.
- دعوة منظمة الام المتحدة الى التعاون وتنسيق الجهود مع منظمنا الافريقية ولجنته.
- اعطاء اولوية عاجلة للمساعدة الانسانية للشعب الليبي.
- انشاء فريق عمل من الاتحاد الافريقي يتولى تقديم مقترحات حول السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الاسلحة التي قد تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة.

¹ حفيظ صوالي، "تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

<http://www.elkhabar.com/ar/politique/428567.html> تاريخ التصفح 2017/03/11 على الساعة 20:10 .

- دعوة الشركاء دعم وتوفير ظروف حل سياسي عن طريق الحوار والتشاور¹.

اتساقا مع هذه المعطيات فإن الإدراكات الجزائرية في حد ذاتها ازاء الأزمة الليبية تعطي انطباع كما لو أن فشل الدولة في جوارها القريب جدا قد يشكل تهديدا أمنيا لحدودها الجنوبية، احتفاظ الجزائر بموقف ثابت قائم على عدم التدخل في أزمة داخلية رغم كونها ذات انعكاسات اقليمية، ومن الناحية التحليلية الموقف الجزائري هو الأكثر أهمية في المنطقة لأن الجزائر سياسيا هي الدولة الأكثر عرضة للتهديد والأكثر قدرة على العمل (من حيث القدرات العسكرية والموارد الاقتصادية).

في هذا الإطار أيضا أشار الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الافريقية والمغربية "عبد القادر مساهل" لإحدى الصحف بقوله "خارطة الطريق التي اقترحتها الاتحاد الافريقي للخروج من الأزمة في ليبيا، تتضمن آلية لمراقبة وقف اطلاق النار وهو الاقتراح الذي من شأنه منح قيمة اضافية خاصة وأنه لا توجد علاقات على المستوى الدولي حول ضرورة وقف اطلاق النار فقرار مجلس الأمن رقم 1973 يدعو إلى وقف اطلاق النار.

ولقد كانت هناك مجموعة من التحديات التي كانت سببا في تدهور الوضع في ليبيا من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية التي كانت عوامل داخلية مؤثرة وتتمثل في:

- تأخر إسقاط نظام عائلة الفذافي.
- غياب دور المؤسسة العسكرية.
- غياب البنى والمؤسسات الأمنية والإصلاحية.
- غياب الجيد العسكري الموحد في مناطق القتال.
- حالة الانفلات الأمني وانتشار الأسلحة بأنواعها، والتهديدات الأمنية للمواقع النفطية والصناعية.

¹ نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 173.

وأما العوامل المؤثرة خارجيا، على انها مجموعة من مصادر التهديد الأمني وبعض التحديات التي يمكن أن تذكر:

تأخر الإجماع الدولي بالإعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

- خطر الانفلات الأمني وغياب الحماية والرقابة على المنافذ الحدودية.
- الدور المشبوه الذي تقوم به بعض دول الجوار العربي والأفريقي.
- التأخر في الحصول على الأموال الليبية المجمدة في الخارج¹.

وكما اضيف ان التخوف من القبيلة والقبلية كما ان دورها كفاعل رئيسي في فض المنازعات وهو دور يمول استمرارية لما كان عليه دور القبيلة في مرحلة نظام القذافي. إلا أن ما تم الإشارة إلى تشكيل السرايا والكتائب القبلية والتي لم يكن لها وجود، والتخوف من استخدام هذا الجانب في قضايا الثأر، وهو ما ينتج التشتت والتفكك المجتمع وعلى الدولة الليبية.

تتضمن الإستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا ما يلي:

- دعم الاستقرار الوطني
- الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف
- تعزيز الحوار السياسي الوطني
- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي- الليبي وتكوين حكومة وحدة وطنية.
- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة، تدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة .
- مبادرات التدخل العسكري الخارجي لدعم طرف ضد آخر في الأزمة الليبية التي هي أصلا بالغة التعقيد².

¹ آمال العبيدي، الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الانتقالية، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة:

تحديات المرحلة الانتقالية، المركز الليبي للدراسات، جامعة بنغازي، الدوحة، 7-8 يناير 2012، ص ص 6-8.

² هشام الشلوي، الجزائر وفرص حل الأزمة الليبية، على الرابط الإلكتروني <http://www.noonpost.net/content/3848> تاريخ

التصفح 2017/03/13 على الساعة 11.45 .

وعليه نقول ان مضمون المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية هي:

تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار تهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، وبعد سياسي أقل أهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية، فالدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية إخضاع جميع الأطراف إلى أنصاف حلول مؤقتة، وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الإماراتي السعودي، وذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة بليبيا قد تدخلها قوات برية.

تتعلق الرؤية الجزائرية من أنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز للشرعية والمشروعية بشكل كامل، والآخر يفتقدها، وجاءت دعوات الجزائر للمشاركين في الحوار على هذا الأساس، المنطلق من أن الجميع جزء في الأزمة وجزء من الحل، ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار. وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلام والمصالحة أحمد ميزاب، عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر في إطارها ببعض الدول الصديقة لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية. وعن مضمون المقاربة الجزائرية، أكد أحمد ميزاب أنها تقوم على جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحصير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات¹.

¹ أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري"، مرجع سابق.

الفصل الثاني

الدور الجزائري في تسوية القضية
اليبية

هنالك حالة من عدم الثبات التي تطبع المشهد السياسي الليبي وسرعة تغيراته وتقلباته وتعود تعقيدات المشهد الحالي إلى تداخل أبعاده وتقاطع المصالح القبلية والجهوية والأيدولوجية والتدخل الإقليمي والدولي. ولعل شكل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أوضح مثال يعكس جزءاً مهماً من ملامح الأزمة الليبية؛ حيث عكس هذا المجلس الأزمة في بعدها الجهوي والقبلي والفكري، كما أن التدخل الإقليمي برز في اختيار بعض أشخاصه، بل وفي تشكيلة الحكومة وعليه نقود بدراسة حول أهمية دور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية من مجهودات دبلوماسية وامننية .

المبحث الاول: المجهودات الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

المطلب الاول: دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

اذ تعالج هذه النقطة المحددات المتحركة في الدبلوماسية الجزائرية وهي كثيرة ومتنوعة وهذه المحددات تختلف من دولة الى اخرى، تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول وتستمد دورها في الغالب مما توفره السياسة الداخلية، بمعنى انها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والاعراف الدولية، وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة اذا كانت القيم او القوة الأيدولوجية والعسكرية والاقتصادية هي مجمل المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية فان تحديد الاختيار يتوقف على المرحلة التاريخية التي تجد فيه الدولة مكانها في النظام الدولي وبيئتها الخارجية مستفيدة من قدراتها ومقوماتها مع ضرورة تكييف والاستغلال الجيد لمحدداتها الداخلية مع الظروف الخارجية¹، وسط محادثات السلام الهشة التي تقودها الأمم المتحدة، تعمقت الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا مع تنافس حكومتين على الشرعية، والسيطرة على المؤسسات الحيوية، والحصول على الدعم الدولي. رغم توقيع بعض الفصائل على اتفاق سياسي في ديسمبر/كانون الأول، لا تلوح في الأفق بوادر نهاية للأزمة. وفي ظل تواصل الاشتباكات المسلحة، عاشت البلاد أزمة إنسانية، مع وجود حوالي 400 ألف نازح داخلي، وتزايد تعطل الخدمات الأساسية مثل إمدادات الكهرباء والوقود، وهذا ينتج تداعيات سلبية على دول الجوار لا شك أن تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة

¹ بن عائشة محمد الامين، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقارنة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)، جامعة الجزائر3، ص2.

التقدم على المسار السياسي. فمن ناحية لكون القضية الأمنية تتبوأ قمة أولويات السلطات الليبية، فقد أدى بحث سبل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية خارج المؤتمر إلى تأخير التركيز على تطوير آليات وبرامج وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية. ومن ناحية أخرى، فإن الخلاف حول سبل معالجة الوضع الأمني، خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع رجال النظام السابق ودورهم في العمل الأمني أدى إلى تعقد المسار السياسي بسبب تفنن الأطراف السياسية في ممارسة الضغوط على الخصوم السياسيين لتحقيق كسب سياسي، على سبيل المثال، الجدل حول قانون العزل السياسي أو التعديل على الإعلان الدستوري، وغيره من القضايا التي تطرح على المؤتمر الوطني العام لإصدار تشريع أو اتخاذ قرار حيالها¹، وتشكل الخروقات على الحدود بين ليبيا والجزائر وتونس وكذلك في الجنوب قلعا كبيرا لهذه الدول، وقد أظهرت الاجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية ليبيا والجزائر وتونس، والقمة التي جمعت رؤساء حكومة ليبيا وتونس والجزائر و انعقدت في مدينة غدامس، القريبة من الحدود الليبية التونسية الجزائرية، في يناير/ كانون الثاني الماضي، شعورا بخطورة النشاطات الخارجة عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع الغذائية والوقود المدعوم، والتي تشكل تهديدا كبيرا لاستقرار البلاد وهدرا لمواردها المالية، حيث تصل مخصصات الدعم السلعي ودعم المحروقات في ليبيا إلى ما يزيد عن 8 مليارات دولار أمريكي، فيما لا يتجاوز ما يصل إلى مستحقه من هذا الدعم 50% من القيمة المخصص².

وسط هذه المواقف الدولية يمكن رصد الموقف الجزائري الواضح من الأزمة الليبية، الموقف الذي يأتي تحت سياسة عدم التدخل المباشر في الدول الأخرى التي اعتمدها الجزائر منذ انتهاء أزمة التسعينات وتوقف الحرب الاهلية الجزائرية وانتهاء عملياتها ضد المتشددين، موقف اتخذه نظام "بوتفليقة" وسار عليه لفترة طويلة جدا ويبدو ان الجزائر لازالت تريد السير عليه حماية لنفسها ومنعا لأي مؤثرات قد تصعب من اوضاعها الداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وه وموقف يدع وللحل السياسي السلمي للزمة الليبي على غرار الموقف الجزائري السابق من القتال الدائر بين القذافي ومعارضيه، وكذلك الموقف الجزائري من الازمة المالية

¹ السنوسي بيسكري، ليبيا: التحديات الامنية وانعكاساتها على العملية السياسية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة (5 ماي 2013)، ص6.

² السنوسي بيسكري، المرجع نفسه، ص4 .

التي ورغم سماحها بمرور المقاتلات الفرنسية من مجالها الجوي لقصف مسلحي جبهة تحرير ازواد ومقاتلي تنظيم القاعدة في شمال مالي، إلا أنها قد لعبت دوراً رئيسياً فيه فيما بعد، حيث لعبت دور الوسيط ما بين الفرقاء الماليين في سلسلة من اللقاءات التي استضافتها الجزائر، وعلنت الجزائر موقفها صراحة بمعارضتها لأي تدخل عسكري في ليبيا فضلاً عن معارضتها لأي دعوة لها للعب دور عسكري في ليبيا، رغم الأخبار الصحفية التي تباينت في الحديث عن مواقف دول مؤثرة مثل إيطاليا وفرنسا ومصر ونيتها للتدخل العسكري في ليبيا في غير مرة ورغم التنسيق الذي تبنته دول الجوار الليبي (تونس ومصر وتشاد والنيجر والجزائر والسودان) فيما بينها والذي اقترته في اجتماعاتها بكل من تونس ومصر والتي بدأت منذ اندلاع الأزمة الليبية سنة 2014، وتشكيل لجنيتين أحدهما أمنية وعسكرية ترأسها الجزائر وأخرى سياسية ترأسها مصر، للتنسيق مع أطراف الصراع المختلفة في سبيل إنهاء الأزمة الليبية، إلا أن مصر لم تلتزم بهذا التنسيق حيث تدخلت في غير مرة وبشكل مباشر بدعم أحد أطراف الصراع عسكرياً، وعلنا ننقل هنا ويتصرف بسيط أبرز المحطات التي مرت بها المواقف المصرية ومقابلها المواقف الجزائرية من الأزمة الليبية والعلاقة ما بين الطرفين¹.

وأيضاً من الدوافع الجزائرية لحل الأزمة الليبية، الأوضاع الراهنة المتردية والصعبة، لا بالنسبة للبلد ولكن بالنسبة لدول الجوار العربي والإفريقي والمتوسطي عامة. فقد عرفت ليبيا انهياراً لمؤسسات الدولة الهشة والواهنة وتوقف تصدير مصدر الدخل الأساس للبلاد وهو البترول وانهيار المرافق الخدمائية وازدواجية مؤسسات الحكم وتشنتها بين طرابلس وطبرق في ظل سيطرة الكتائب والمليشيات المسلحة وانتشار السلاح بشكل غير مسبوق في تاريخ ليبيا المعاصر والراهن في ظل غياب أجهزة رقابة وضبط رسم. حتى تمثلت هذه المعطيات مسألة خطيرة رغم تعبئة المجتمع الدولي من أجل إيجاد الحلول الملائمة وإنقاذ البلاد ووضع حد لحالة التوتر والفوضى والانهيار. هذا وتجدر الإشارة أنه إلى حد الآن لم تتبلور استراتيجيات وخطط وطنية أو إقليمية ودولية لإيجاد الحلول الكفيلة بتأمين مستقبل ليبيا، ولعل ما يزيد من تحديات المرحلة وجود عشرات الآلاف من الثوار المسلحين الذين رفضوا التخلي عن أسلحتهم حتى تلبى

¹ العلاقات الليبية الجزائرية: ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.csds-center.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7> تاريخ التصفح

مطالبهم المختلفة¹. لقد أخذت الثورة الليبية التي تحولت إلى حالة من الفوضى المعقدة، الكثير من جهد الدول التي تسعى لحل هاته القضية الشائكة وخاصة دول الجوار التي يُعتبر الأمن القومي لكل دولة هو مدى استقرار دول جوارها ولازالت دول جوار ليبيا تعاني من ما حدث فيها من فوضى منظمة ممنهجة لم يفهم هدفها لحد الساعة، وبحكم الجوار المشترك لكل من الجزائر ومصر بالنسبة لليبيّا. وعلى الرغم من التضارب في توجه كلا البلدين الجزائر ومصر فواحدة ترى دعم الحل السياسي والثاني ترى دعم الحل العسكري إلا أن هذا لم يمنع وجود شراكات عمل قيما بينهم من أجل مصلحة البلد الجار الذي إن تحول إلى دولة فاشلة فستدفع الجزائر ومصر الضريبة، لا شك أن الأزمة الليبية أضحت تشكل خطرا كبيرا على الأمن القومي المصري، نظرا لتدهور الوضع الأمني وهشاشته هناك، مما شكل أرضية خصبة لنمو الجماعات الإرهابية، على نحو جعل أنشطتها لا تقتصر فقط على الداخل الليبي، وإنما امتدت إلى داخل دول الجوار من خلال تجارة السلاح واختراق الحدود والهجرة السرية والجريمة المنظمة، لذلك كانت كل المواقف والأنشطة والتي تجري ضمن الإطار السياسي-الأمني المشار إليه سابقا. ومنه كان ذلك دافعا بمبادرة الجزائر في شهر ماي 2014 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا للاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي بتاريخ 30 جويلية 2014؛ وكذا احتواء التداعيات الأمنية والإنسانية لتجدد النزاع الأهلي في ليبيا بالطبع كانت المقاربات متباينة بشكل شديد خاصة بين الرؤية المصرية المدفوعة بالمشاكل الأمنية المحلية والرؤية الجزائرية الحريصة على إنهاء النزاع الأهلي على حدودها الشرقية الطويلة، ثم جاء الاجتماع الثاني في غينيا في شهر جوان 2014 على هامش القمة الإفريقية من أجل بلورة مزيد من الرؤى والمقاربة حول مساعدة الليبيين في تجاوز المحنة الأمنية دون مزيد من الدماء وتقادي احتمالات تقسيم الدولة الليبية إلى إمارات تسيطر عليها الجماعات المتشددة بالطبع، واجهت الدبلوماسية الجزائرية وضعا إقليميا معقدا خاصة من قبل تلك الدول تشاد، النيجر ومصر التي كانت تدافع عن التدخل العسكري غير المحسوب في الأزمة

¹ الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، بيروت، دار شرق الكتاب،

الليبية لتصبح جزءاً من المشكلة بدل الحل وتزيد من تعقيد النزاع الأهلي، ضمن بيئة أمنية إقليمية هشة وتساعد التهديدات الإرهابية عبر الصحراء الإفريقية.

انعقد الاجتماع الثالث لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في مدينة الحمامات التونسية الذي توسع إلى ممثلي كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، وكان يندرج ضمن الخيار السياسي للدبلوماسية الجزائرية التي كانت تدفع باستمرار نحو الحلول السلمية والحوارات السياسية ودعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين والاحتواء الجماعي لآثار انهيار النظام الأمني العسكري في ليبيا وإعادة تأهيل المؤسسات والبنية التحتية للدولة الليبية. لقد كانت المخرجة المهمة لهذا الاجتماع الإقليمي، البيان الختامي الذي أكد في ديباجته على: "ضرورة احترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الترابية، ووقف كافة العمليات العسكرية التي تقوم بها الميليشيات المختلفة، ودعوة كافة الأطراف السياسية في ليبيا إلى حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي في معالجة المشاكل السياسية والأمنية العالقة¹.

بالتمتع في هذا المقطع من البيان الختامي، يمكن ملاحظة بسهولة تأثير الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية على الاجتماع الإقليمي، والاعتماد على الإقناع والأطروحة الموضوعية التي تحد الأزمة وفي نفس الوقت تكون أقل كلفة للأطراف الإقليمية عندما لا تتورط بطريقة أوبأخرى في الدم الليبي.

المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

لم تركز الدبلوماسية الجزائرية فقط على التنسيق الإقليمي مع دول الجوار الليبي، وإنما امتدت إلى البيئة الداخلية الليبية، من خلال العمل على مساعدة الأطراف السياسية الليبية على الحوار مع بعضها البعض والتوافق على مقاربات سياسية مشتركة لتخطي عقبة المرحلة الانتقالية. لقد أدت هذه الجهود السياسية إلى تنظيم اجتماعات ضمّت ممثلين عن الأحزاب السياسية، قادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي. من بين هذه المبادرات، الاجتماع

¹ زياد عقل، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx> تاريخ التصفح 2017/03/20 على الساعة 14.05 .

الذي عقد بتاريخ 10 و11 مارس 2015 بالجزائر¹، وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيد برناردينو ليون وممثلة الاتحاد الأوربي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية السيدة فديريكا موغبريني وبعد يومين من الحوار السياسي بين ممثلي الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة وناشطين حقوقيين؛ توج الاجتماع بصياغة بيان مشترك وختامي تضمن مجموعة من النقاط المهم:

– تأكيد المجتمعين على ضرورة التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية
– الالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن لمبادئ ثورة 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.

– الالتزام باحترام العملية السياسية والتداول السلمي على السلطة
– تأكيد المشاركين التزامهم التام بإعادة تنظيم وبناء قوات مسلحة وشرطة وأجهزة أمنية².

وترتكز الدبلوماسية الجزائرية تجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا على ثلاثة محاور، وفق توصيف الباحث الجزائري سمير قلاع الضروس الذي يقول إن المكون الأول هو تعزيز الحوار السياسي بين الأفرقاء الليبيين اعتماداً على تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم الداخلي، ثم تثبيت معادلة الحوار السياسي، وأخيراً العمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية كالأمن المتحدة ومجلس الأمن، وعملياً فإن الجزائر تسير وفق هذه المكونات الثلاثة ولا يتعارض دورها مع الدور الأممي الذي يقّرّ بدور المقاربة الجزائرية، طبقاً لتعليق المبعوث الأممي في ليبيا برنارد ليون. وحول حظوظ الدور الجزائري، يرى الضروس أن الدبلوماسية الجزائرية تحظى بنوع من الإجماع لدى كل الأفرقاء الليبيين ودول الجوار، كمصر وتونس، ولا سيما لوجود التحدي الإرهابي في المنطقة. عن تبعات استضافة الجزائر لعائلة العقيد القذافي، كما أن استضافة الجزائر للعائلة أحدث نوعاً من الإشكال بالنسبة للثوار في ليبيا وبالنسبة

¹ زايد افتيس، اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، جريدة النهار، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<https://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/236727-%D8%A7%D9%86%> تاريخ التصفح 2017/03/28 على

الساعة 10:30 .

² الأزمة في ليبيا: التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الصخيرات بين الأطراف الليبية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%> تاريخ التصفح 2017/03/28 على

الساعة 10:45 .

لمعارضني النظام السابق الذين يمثلون جزءا مهما في المعادلة السياسية الليبية، ولكن استضافة عائلات الأنظمة السابقة معمول بها في كل دول العالم، وهذا لا يعيق دور الجزائر¹.

لقد كانت اجتماعات الجزائر بين القوى السياسية والشخصيات الليبية تجري بالتوازي مع جولات الحوار بين الأطراف الليبية (ممثلي برلمان طبرق وممثلي المؤتمر الوطني العام) في مدينة الصخيرات جنوب الرباط بالمغرب، لذلك عقد الاجتماع الثاني ل ممثلي الأحزاب الليبية بحضور ممثل الأمم المتحدة السيد بيرناردينوليون (Bernardino León) بتاريخ 03 جوان 2015، تناولت الأجندة السابقة بالإضافة إلى التأكيد مجددا على رفض التدخل الخارجي ودعم جولات الحوارات في المغرب؛ خاصة فيما يتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وبالتالي لم تكن اجتماعات الجزائر منافسة لما يجري في المغرب، وإنما كانت المبادرات تمثل مسارا آخر لتشجيع الأطراف الليبية على الحوار السياسي إلى حلول توافقية وتفضيل خيار الحوار السياسي والعمل السياسي والخضوع إلى قواعد اللعبة الديمقراطية بدل العنف المسلح والافتتال في الشوارع، تصب مخرجات الجهود الدبلوماسية الجزائرية في عملية ما خلف الإطار الإقليمي المحيط بالأزمة الأمنية الليبية، والمشجع على الحوار السياسي الداخلي الشامل لكل القوى السياسية والمجتمعية والعسكرية ودفعها نحو بعضها البعض للتفاعل الإيجابي، وبناء مؤسسات الدولة وصناعة السلم الأهلي. الموقف الأكثر حداثة كان حول إعلان التوقيع بالأحرف الأولى على ميثاق السلم والمصالحة" بين الأطراف السياسية الليبية بتاريخ 11 جويلية 2015 في مدينة الصخيرات المغربية²، بالرغم من غياب الطرف المحاور الآخر وهو المؤتمر الوطني العام؛ إلا أن مضمون الميثاق بصفة عامة يستجيب للخطوط العامة التي تتبناها الدبلوماسية الجزائرية إزاء الأزمة الأمنية الليبية، والتي منها:

- الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل توافقي
- إنهاء المظاهر المسلحة في الشوارع

¹ ثابت العمور، الدور الجزائري في الأزمة الليبية: دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/235291> تاريخ التصفح 2017/03/29 على الساعة 00:30 .

² الأزمة في ليبيا: التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الصخيرات بين الأطراف الليبية، مرجع سابق.

- رفض الإرهاب والتطرف بكل أشكاله وعودة مؤسسات الدولة للعمل¹.
أعلنت الجزائر دعمها لمبادرة السلم والمصالحة لأنها تتسق مع المسارات الكبرى للموقف الجزائري نحو دول الجوار وإستراتيجية تسوية الأزمات الإقليمية وتثبيت الاستقرار الإقليمي، بغض النظر عن المكان الذي أعلنت منه المبادرة الأممية وتوقيع الأطراف الليبية عليها. عنصر القوة في الموقف الجزائري أنه غير مكلف من الناحية الأمنية بأن لا يورطها في مستتبع النزاعات الأهلية الليبية من جهة، وثانياً أنه متسق مع المسار العام للجهود الدولية بواسطة الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة الأزمة بواسطة الحوار السياسي وصناعة التوافقات المشتركة بين الأطراف الرئيسية في النزاع الأهلي. وهذا يجعل الدبلوماسية الجزائرية لا تصطدم مع الإرادة الدولية، وفي نفس الوقت يكسبها مكانة الدولة الباحثة عن السلم الإقليمي. هناك العديد من المبررات التي أثرت على توجهات الدبلوماسية الجزائرية نحو الأزمة الليبية وصاغت أبعاد ومضامين تثبيت الاستقرار الإقليمي، يأتي في مقدمتها :

- تفادي التورط المباشر في النزاعات الأهلية الذي يحولها سريعا إلى طرف في النزاع.
- توفير الموارد الأمنية والاقتصادية .
- تعزيز التعاون الأمني².

إذ دعى اجتماع الجزائر 2 للقادة السياسيين الليبيين إلى قبول مسودة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مدينة الصخيرات المغربية، وذلك باعتباره الطريق المناسب لحل الأزمة وتجنب خيار الحرب الأهلية واستمرار الاقتتال بين الليبيين وتجنب احتمال تقسيم البلاد. لقد جاء في البيان الذي أصدره المجتمعون في الجزائر في الوقت الذي نشيد فيه بمواقف كل الأطراف المشاركة والمساندة للحوار والتي ساهمت في وصوله إلى هذه المرحلة المتقدمة توطئة لإنجاحه بالكامل بإذن الله . واذ نعرب عن تقديرنا العميق لبعثة الأمم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة لجهودها المتواصلة في سبيل توفير بيئة مناسبة للتواصل والاتفاق، واذ نؤكد على حاجة البلاد الملحة للاستقرار والأمان وإنهاء الاقتتال وإدراكا منا بأن الحوار هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة، ومع أن مشروع الاتفاق الذي أعلن عنه مؤخراً في الصخيرات ليس مثالياً

¹ مساعي حثيثة لحل الأزمة الليبية، مقالات، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.noonpost.org/content/14979> تاريخ التصفح 2017/03/30 على الساعة 08.45 .

² اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، مرجع سابق.

بالنسبة لنا، غير أننا ندعمه ونناشد الجميع بقبوله تحقيقاً لرغبة الشعب الطامح إلى إنهاء الصراع وبناء دولة القانون والمؤسسات¹. يشير مضمون البيان إلى أن اجتماعات الشخصيات الليبية تسير في نفس الاتجاه الذي ينحوعليه حوار الصخيرات، والهدف النهائي للدبلوماسية الجزائرية هو تثبيت الحوار بين الليبيين كتقليد سياسي حضاري ورفض كل محاولة لإقصاء أي طرف سياسي أو تغليب طرف على طرف، طالما أن الهدف هو إنهاء الفوضى الأمنية ومكافحة الإرهاب.

انعقدت قمة لوزراء خارجية كل من الجزائر وتونس ومصر حول الأزمة الليبية، احتضنتها العاصمة التونسية، مطلع مارس 2017 ويجسد هذا الاجتماع التنسيق الجزائري التونسي عالي النسق بخصوص الأزمة الليبية، ما يعني أن جهود الجزائر ماثلة في الاجتماع المقبل، من خلال استقبالها العديد من المسؤولين الليبيين، وما يعزز ثقل الجزائر في الاجتماع المرتقب، أن وزارة الخارجية أرست جسور تواصل مع مختلف الفرقاء الليبيين، مثل المجلس الرئاسي في طرابلس وحكومة طبرق (غير معترف بها) في أقصى الشرق، وكذا قبائل مصراتة والزناتان والعقيد خليفة حفتر، على عكس بقية الدول المجاورة الأخرى (مصر وتونس) التي لا تملك سوى علاقات مع طرف دون آخر .

هذا المعطى جعل القوى العظمى ترحب بدور جزائري في الأزمة الليبية، بحسب مصدر رفيع، لأن كل الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة مدعومة من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لم تحقق النتائج المرجوة، إلى حد الآن².

تكثف الجزائر من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية، من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة خاصة بالمنطقة الشرقية بعدما كانت تركز تحركاتها في السابق على قوى الغرب في هذا البلد. كما رفعت أيضاً مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس لتسويتها، حيث أعلنت الدولتان في (6 مارس 2017) عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأن ليبيا، وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الأزمة هناك.

¹ بوابة الوسط، المستقلون في حوار الجزائر: مشروع الاتفاق السياسي ليس مثاليا لكننا ندعمه، متحصل عليه من الموقع

الإلكتروني: <http://www.ly/ar/news/libya/81049> تاريخ التصفح 2017/03/30 على الساعة 10.20 .

² محمد مسلم، الدور الجزائري في حل ازمات الجوار دبلوماسية موازية، جريدة الشروق، متحصل عليه من الموقع

الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/> تاريخ التصفح 2017/03/30 على الساعة 11.30 .

وتستهدف الجزائر من تحركاتها المكثفة لحلحلة الأزمة الليبية ترجمة رؤيتها لدفع عملية الحل السياسي على أرض الواقع بما يحول دون تجدد الحرب الأهلية وعودة الأزمة إلى مربع الصفر والتي ستكون لها آثار سلبية على الجزائر، وذلك بعد مرور أكثر من عام على الاتفاق السياسي الليبي المُوقَّع عليه من قبل أطراف الأزمة الليبية في (17 ديسمبر 2015) بمدينة الصخيرات دون تنفيذ بنوده على أرض الواقع.

- 1 - مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.
- 2 - إشراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي، انطلاقاً من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي؛ بما قد يُسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.
- 3 - إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه، ويضم في تشكيلته ثلاثة أطراف هي: أعضاء من المجلس الرئاسي، وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"؛ وذلك لمعالجة أزمة انقسام القوات المسلحة الليبية، وكمخرج لمعضلة من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تُعد إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين قوى الشرق الليبي الداعمة لحفتر من جهة، والقوى الإسلامية في الغرب الراضة لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى.
- 4 - تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي ودعم قدراتها، وهوما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة، والمهيمن عليهما من قبل الإسلاميين، واللذين يلقيان دعماً من الغرب الليبي، إحدى مناطق النفوذ الأساسية للجزائر.
- 5 - دعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية، في إشارة إلى حكومة الوفاق الوطني؛ لتمكينها من مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهوما يعكس الرفض الجزائري للحكومات الأخرى القائمة، سواء الحكومة المؤقتة بالشرق برئاسة "عبدالله النثي" أو حكومة الإنقاذ السابقة بالغرب الليبي برئاسة "خليفة الغويل"¹.

¹ محمد مسلم، الدور الجزائري في حل ازمات الجوار دبلوماسية موازية ، مرجع سبق ذكره .

- مؤتمر دول الجوار الليبي:

شارك وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي الجزائري "عبدالقادر مساهل" في اجتماع ثلاثي مع وزيري خارجية مصر وتونس عُقد في تونس استمر لمدة يومين في 19 و 20 فبراير الماضي (2017)، وتم خلاله التوصل إلى "إعلان تونس" الذي أكد رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية، وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، وإشراك كافة الأطراف في عملية الحوار مهما كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم السياسية، والعمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي، والسعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة الشاملة في إطار الحوار الليبي-الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية أممية¹.

كما رفعت الجزائر من مستوى تنسيقها مع تونس في الأزمة الليبية، خاصة وأن الدولتين تتبنيان وجهة نظر متقاربة تجاه كيفية حل الأزمة، وتقدمان دعماً لتيارات الإسلام السياسي في ليبيا، حيث أعلنت الدولتان في 6 مارس الجاري (2017) عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأنها، وتعزيز التشاور بين البلدين فيما يتعلق بتسوية الأزمة الليبية.

وتعتمد الجزائر لإحداث اختراق بالأزمة الليبية، على استغلال نفوذ رئيس حركة النهضة الإسلامية التونسية "راشد الغنوشي" لإقناع قوى الإسلام السياسي الليبية بتغيير موقفها من الشخصيات الليبية المحسوبة على النظام السابق، والقبول بمشاركتهم في المرحلة المقبلة باعتبارهم قوة لا يُستهان بها، وتقديم تنازلات فيما يتعلق بالاتفاق السياسي الليبي.

وعلى الرغم من أن "الغنوشي" صرح في فبراير 2017 بأنه تم تكليفه من قبل الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة للتواصل مع الإسلاميين الليبيين، وإقناعهم بلعب دور إيجابي في حل الأزمة الليبية، فإن المفارقة أن أحمد أويحيى -مدير عام ديوان رئاسة الجمهورية الجزائرية- نفي في تصريح له في الشهر نفسه تكليف بلاده للغنوشي بذلك الدور

رغم التحركات الجزائرية المكثفة تجاه كافة أطراف الأزمة الليبية بالفترة الأخيرة في محاولة لدفع الحل السياسي، وإقناعهم برؤيتها لحل الأزمة؛ إلا أن تلك التحركات تواجه بمجموعة من التحديات قد تشكل قيلاً على الدور الجزائري، لعل من أبرزها:

¹ فتحي خطاب، مصر والجزائر وتونس.. هل تنجح «القمة الثلاثية» في حل الأزمة الليبية؟، مرجع سبق ذكره .

1- وجود عدد من التيارات الإسلامية بالغرب الليبي، وتحديدًا تلك التابعة للمفتي بالعاصمة طرابلس "الصادق الغرياني" غير الخاضعة للنفوذ الجزائري، والتي تُشكل تحديًا لتيارات الإسلام السياسي ولحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة المدعومين من قبل الجزائر. فقد قامت تلك الجماعات في الثاني عشر من يناير 2017 باقتحام عدد من المقرات الحكومية التابعة لحكومة الوفاق بالعاصمة طرابلس ومقر المجلس الأعلى للدولة، وأعلنت عودة حكومة الإنقاذ الوطني الإسلامية والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولأيته لممارسة مهامها من جديد، رافضة الاعتراف بشرعية الاتفاق السياسي الليبي.

2- التحركات المصرية والروسية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة للجيش الوطني الليبي في مواجهة فوضى الميليشيات المسلحة، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى حال تعديل اتفاق الصخيرات.

نشوب معارك مسلحة في الهلال النفطي، حيث انتزعت سرايا الدفاع في بنغازي (ميليشيا يدعمها المفتي الغرياني مكونة من مجالس شورى إسلامية في بنغازي وأجدابيا) ميناءين نفطيين (السدرة ورأس لانوف) من سيطرة الجيش الوطني الليبي في شهر مارس الجاري، وهو الأمر الذي أدى إلى نشوب معارك مسلحة في المنطقة ستؤثر على جهود الجزائر لتسوية الأزمة الليبي¹.

التحديات التي تواجه التحركات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية وفقًا لرؤيتها، من المرجح اتجاه الجزائر لاتباع المسارات التالية:

1- استغلال رغبة روسيا في لعب دور محوري لتسوية الأزمة الليبية بالتنسيق معها في ليبيا، وتعتمد الجزائر في ذلك على اعتبارها من أقرب حلفاء روسيا بمنطقة المغرب العربي، حيث تتبنى الدولتان مواقف متطابقة تجاه الأزميتين السورية والعراقية، فضلًا عن التقارب العسكري الكبير بينهما، فتسليح الجيش الجزائري يعتمد بصفة أساسية على السلاح الروسي.

¹ عبداللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الرؤية والتحركات 2017، مسارات محتملة، 09 مارس،

2017 متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item> تاريخ التصفح 2017/04/02 على الساعة 09.10 .

2 - رفع مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس في ليبيا لتبني مواقف مشتركة حول كيفية تسوية الأزمة الليبية، ومن ثم خلق جبهة إقليمية داعمة للرؤية الجزائرية لكيفية حل الأزمة الليبية والتي تميل إليها تونس، في مواجهة الجبهة الإقليمية الداعمة لحفتر والرافضة لإشراك تيار الإسلام السياسي في الحكم.

3- استمرار التنسيق الجزائري مع التيارات الإسلامية الليبية وإقناعها بتقديم تنازلات لحلحلة الأزمة، بما يحقق هدف عدم استبعادهم من مستقبل الحكم، وذلك في ظل تغير موازين القوى الدولية لصالح "حفتر" بعد التقارب الروسي معه، وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة المعادية للتيار الإسلامي¹.

تقارير سياسية ليبية، تؤكد أن مؤشرات قرب حل أزمة ليبيا برزت بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة، لا سيما بعد استقبال الجزائر لمسؤولين ليبيا، مثل رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، والمارشال خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، وهوما من شأنه أن يكرس منحى جديدا في التعاطي مع هذه الأزمة، لا سيما بعدما تبين عدم كفاية الاتفاق السياسي الموقع في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2015 بمدينة الصخيرات المغربية برعاية الأمم المتحدة، كونه لم يشمل جميع الأطراف الليبية، وأن الوصول إلى الإجماع يقضي بعدم إقصاء أي طرف معني بالأزمة، شريطة ألا يعارض الحل السياسي.

وكذلك موقف تونس من أزمة ليبيا، حيث سبق لوزير خارجيتها أن أعلن عن تقاسم بلاده وجهات النظر مع الجزائر بخصوص إيجاد حل سلمي للأزمة في ليبيا عبر المصالحة والحوار، معتبرا أن الطرح الجزائري في إجراء لقاء يجمع بين الفرقاء لدى الجارة ليبيا يعتبر الحل الأمثل في ظل الظروف الراهنة التي توجب المنطقة، وهوما سيتم طرحه خلال القمة الثلاثية المرتقبة، والتي سيتحدد موعدها إثر اجتماع وزراء الخارجية للدول الثلاث، مصر وتونس والجزائر.

وفي القاهرة، أكد دبلوماسي مصري، لـ«الغد»، أن هناك مبادرة تونسية لعقد قمة ثلاثية، بين دول الجوار مع ليبيا، مصر وتونس والجزائر، وهي الدول المعنية بالدرجة الأولى بتداعيات الأزمة الليبية على أمنها القومي، وسوف يجرى التنسيق بين وزراء الخارجية "المصري سامح شكري، والتونسي خميس الجهيناوي، والجزائري رمضان لعمامرة .

¹ عبداللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الرؤية والتحديات 2017، مسارات محتملة، مرجع سبق ذكره .

ويرى سياسيون ليبيون، أن عام 2017 ربما يصبح عام المصالحة والسلام في ليبيا، خاصة أنه منذ تحرير مدينة سرت من تنظيم "داعش" ألقت الدول الكبرى اهتماما واسعا بالملف الليبي، خاصة دول الجوار التي تحركت بكل بثقلها السياسي،

وضاعفت من تحركاتها الدبلوماسية في اتجاه دفع الليبيين إلى الحوار والتوافق حول نقاط الاختلاف، بما يسهل الوصول إلى تسوية للمأزق الراهن الذي أصبح يقلق المجتمع الدولي¹. تعددت مبادرات الأطراف الإقليمية بشأن حل الأزمة الليبية دون أن يلوح في الأفق أي حل. ورغم فشل القاهرة في جمع رئيس حكومة الوفاق فائز السراج باللواء المتقاعد خليفة حفتر، فإن اللجنة المصرية المعنية بشأن الليبي أعلنت عن التوصل لاتفاق يقضي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في موعد أقصاه فبراير/شباط 2018، مع تشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، للنظر في المواد التي يمكن تعديله في اتفاق الصخيرات واعتمادها من قبل مجلس النواب².

يأتي ذلك في حين أعلن وزراء خارجية تونس ومصر والجزائر عن مبادئ عامة لحل الأزمة بليبيا، تجلت في التمسك بالحوار كمخرج وحيد، ورفض الحل العسكري والتدخل الخارجي في ليبيا بأي شكل من الأشكال، والتعهد بمواصلة الجهود للتوصل إلى تعديلات توافقية على اتفاق الصخيرات.

¹ فتحي خطاب، مصر والجزائر وتونس.. هل تنجح «القمة الثلاثية» في حل الأزمة الليبية؟. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: <http://www.alghad.tv/category/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1> تاريخ التصفح 2017/04/02 على الساعة 18:00 .

² هشام عبد الحميد، الازمة الليبية ..مبادرات عديدة ولا حل في الافق، مقالات، شبكة الجزيرة، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/2/23/%D8%A7> تاريخ التصفح 2017/04/02 على الساعة 19.15 .

المبحث الثاني: الإستراتيجية الامنية الجزائرية حيال الازمة الليبية

منذ اندلاع الثورة الليبية في فبراير 2011 ظلت تداعيات هذه الثورة تنتج أثارها المدمرة على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول «المنهارة» أو «الفاشلة» في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وإصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجيين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع. وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الثورة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، وهوما سنعطي اهمية للعقيدة الامنية الجزائرية وكيفية التعامل في ظل الازمة الليبية.

المطلب الاول: تأثير الازمة الليبية على امن الجزائر

نظرا للتهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة على المستوى الداخلي، قامت الجزائر بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، واكتسبت معرفة عميقة في مجال التعامل مع الشبكات الإرهابية محليا ودوليا. والأهم من ذلك: حققت الجزائر مستوى خاص من الحكمة في طريقة تعاملها مع هذه الشبكات وحذرت من التدخل العسكري في مالي وليبيا المجاورة وكانت تحذيراتها مبنية على التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الفكر المتطرف وتوحيد المشاعر الانفصالية. خاصة وأنها تحتوي على طوارق في جنوبها وقد يتحول انفصال الطوارق في مالي إلى عدوى بين طوارق منطقة الساحل وهوما قد يؤدي إلى المساس بالوحدة الترابية لهذه الدول وبينها الجزائر¹. ومن أسباب اعتراض الجزائر على التدخل في ليبيا هو أن أفراد الأمن في ليبيا يفتقرون إلى السلطة للقيام بمهامهم الخاصة. على سبيل المثال: قد تتحول عملية أمنية إلى صراع مسلح قد ينتج عنه ضحايا محتملين، حيث يصبح رجل الأمن مسئولاً اجتماعياً ومطارداً بسببها، مما جعل الكثير من رجال الشرطة يقفون متفرجين أمام الخروقات الأمنية، تلاه فشل اللجنة الأمنية العليا، بسبب انضمام مسبوقين قضائياً وموالين للقذافي إليها في نهاية المطاف، بررت تلك

¹ حكيم غريب، من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/from-security-solutions-to-political-resolution-the-innovative-algerian-cou> تاريخ التصفح 2017/04/05 على الساعة 13:30.

التدخلات تخوفات الجزائر حيث شهدت زيادة لعمليات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب والتي بلغت ذروتها بالاستيلاء على " تيفنتورين"، أكبر مصنع للغاز الطبيعي بالقرب من بلدة أميناس (جنوب الجزائر). ولحسن الحظ، نجحت القوات الخاصة التابعة للجيش الوطني الشعبي الجزائري في استعادة السيطرة على المصنع، وتحرير العديد من الرهائن، والقضاء على الإرهابيين، لتجنب حدوث أزمة اقتصادية وطنية محتملة ناجمة عن تلك الأعمال الإرهابية¹.

تشهد الساحة السياسية والعسكرية في ليبيا أزمة حقيقية في ظل غياب توافق سياسي واضح حول المرحلة القادمة مع استمرار تصاعد التهديدات الإرهابية الخطيرة، وتلميح الدول الكبرى لتدخل الميدان في ليبيا بغية محاربة "التنظيمات الإرهابية" واستعادة الاستقرار، رغم أن هذا التدخل لن يكون له هدف واحد متمثلاً في القضاء على التنظيمات الإرهابية بل ستكون له أهداف أخرى تصب في مصلحة الدول الكبرى في إطار تقسيم الكعكة. إذ لا يخفي على أحد أن الدول الغربية تستخدم الإرهاب كسلاح غير مباشر لتنفيذ أجنداتها والضغط على الدول لكسب المزيد من التنازلات التي تصب في مصلحتها فالحرب على الإرهاب أصبحت اليوم بعبع أو تصريح مضمون دون حساب للدول الكبرى لتتدخل في أي بقعة في العالم.

ولا شك أن هذا التدخل باسم الإرهاب قد يجر الدولة الجارة إلى فوضى جديدة تنعكس نتائجها على الأمن في منطقة الساحل بصفة عامة وعلى الأمن القومي الجزائري بصفة خاصة رغم امتلاك الجزائر للمناعة اللازمة ضد الإرهاب في شكله المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" سواء من خلال الخبرة الأمنية أو من خلال غياب الولاء المعلن لهذا التنظيم داخل المجتمع الجزائري، يلاحظ أن هذا التنظيم تراجع بشكل ملحوظ في ليبيا، في خضم تصاعد الأزمة في ليبيا وتزايد احتمال التدخل الدولي الميداني، سيكون له انعكاساته في هذا الوقت بالذات على المنطقة وعلى الأمن القومي الجزائري².

¹ المرجع نفسه.

² كمال بوعافية، الإرهاب في الساحل تداعيات الأزمة الليبية رؤية جزائرية، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http://aw-cs.net/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b1%d9%87%d8%a7%d8%a8- تاريخ التصفح 2017/04/05

يؤكد المسؤولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يفضي إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك، وقد حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الأزمة في مالي إلا أن فرنسا لم تترك للجزائر مجالاً لفرض رؤيتها في ظل إصرارها على استعراض قوتها العسكرية في إطار إستراتيجيتها الجديدة للعودة إلى إفريقيا في عهد الرئيس "فرونسوا هولاند"، إلا أن الفشل كان حليف الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا ولم تقض الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلا إلى انتشار عناصر هذه الجماعات في الدول المجاورة لمالي، مع استمرار بعضها في ظل الدعم الذي باتت تحصل عليه من مثيلاتها في الدول الإفريقية الأخرى، وتكون مثلث الإرهاب الجديد الواقع بين 4 دول هي تونس، وليبيا، والنيجر والجزائر¹.

وعليه فالضعف السياسي والأمني في إطار عملية إعادة بناء الدولة، والنتائج العكسية للحرب في ليبيا ساهمت فيما يعرف بالتعزيز الذاتي للانكشافات الأمنية الموجودة مسبقاً في المنطقة والمتمثلة بتمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق ومراقبة أمنية هشة، ما يفسر المخاوف والتحذيرات التي أعلنت عنها معظم دول الجوار ومن بينها الجزائر سمحت مثل هذه الفوضى بصورة دراماتيكية بإثارة المزيد من الانكشافات الأمنية سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي: كجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا)، (2011 كتيبة الموقعون بالدم) 2012 أو من خلال تكثيف مستوى العمليات وتحسينه. فعلى الجانب الجزائري، قيام كتيبة الموقعين بالدم بهجوم على القاعدة البترولية بتيقننورين الواقعة بعين أمناس - صحراء الجزائر - في 11-2013-01². ومع ارتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، خوفاً من تسلسل

¹ أميرة عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري،: متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org/News/51425/80/NewsPrint/353903.aspx> تاريخ التصفح 2017/04/05 على الساعة

14:30.

² مصطفى دلة امينة، العمق الاستراتيجي للامن الجزائري: امن الحدود بين مالي وليبيا، ص118.

"مجموعات إرهابية"، وللحد من عمليات تهريب السلاح، وكلفت قوات الجيش لتشديد الرقابة على المناطق الحدودية.

ومع بروز ما يسمى بـ تنظيم -الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش-، هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق. وفي مثل هذه الظروف، هناك توقعات بأن يتخلى الجيش الجزائري عن عقيدته العسكرية بـ "عدم التدخل" في القضايا الخارجية. ووفقاً لمختلف الصحف الجزائرية، ذكرت مصادر أمنية رفيعة المستوى أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية - الجهادية على السلطة في ليبيا تونس. وقد قال عقيد جزائري متقاعد مؤخراً، "إن أي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء إذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من وراء حدود بلاده". وتابع قائلاً: "إن سقوط ليبيا بيد 'التكفيريين' ومن بعدها تونس سيعني تحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة؛ وإذا لم تسارع الجزائر لإنقاذ تونس وليبيا عند الضرورة، فإن ذلك سيكون كارثياً بالنسبة لأمنها القومي".¹

وعليه فإن هذه التنظيمات أصبحت ذريعة مخيفة تتخذها القوى الدولية للتدخل في أي منطقة في العالم وإن كانت هذه التنظيمات تعلن عن محاربة الغرب إلا أنها تُستغل إستراتيجياً لتحقيق أهداف غربية، لكن يبدو أن التنظيم قد أدى ما عليه ويجب التسريع بالقضاء عليه وتوفير الأرضية الخصبة لنشاط القاعدة الجديد الذي أعتقد أنه موجه خصيصاً لمنطقة شمال إفريقيا خاصة مع تراجع قوة داعش في هذه المنطقة، إن إعلان القاعدة عن مشروعها الجديد في المنطقة قد يؤسس لتنظيم عالمي جديد يمهد بشكل سلس للتدخل الدولي في المنطقة ويوجه لخدمة أهداف إستراتيجية معينة في منطقة شمال إفريقيا خاصة وأن تنظيم القاعدة يملك خلأياً نائمة وماضياً متجذراً في المجتمعات المغاربية مما يجعله صورة مناضرة لتنظيم داعش قد تأهله ليكون بديل خطير خاصة وأن داعش لا تملك نفس قابلية التوغل التي يملكها هذا التنظيم الإرهابي بحكم التجربة التاريخية، إضافة إلى أن أنصار الشريعة في تونس لم يعلن الولاء لداعش واستمر على نهج القاعدة، وكما يدرك الجميع فإن هذه الدول الغربية التي تنشط اليوم

¹ ياسين بودهان، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية. متصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://essahraa.net/archive/index.php/poyiu/40-2011-04-01-17-15-14/20983-2014-09-07-22-22-17.html>، تاريخ

في ليبيا _وهنا أتحدث عن بريطانيا وفرنسا وأمريكا _ اعتبرت القواعد الخلفية للقاعدة فمنذ أحداث العشرية السوداء في الجزائر حصلت هذه الجماعات وغيرها كالجماعة الإسلامية المسلحة على ترخيص لممارسة نشاطاتها الدعوية وكانت تصدر من هناك أي أوروبا¹.

المطلب الثاني: المرتكزات الأمنية الجزائرية في ظل الازمة الليبية

حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف في ظل الازمة الليبية .

وعلى الرغم من أن وكالة أنباء الأناضول قد أشارت إلى أن مسؤولين ليبياين زاروا الجزائر في نهاية جوان لطلب قيام تدخل عسكري للمساعدة في فرض النظام في طرابلس، إلا أن وزير خارجية الجزائر "رمطان العمامرة"، نفي أن يكون هناك أي نية للتدخل، وأن الجزائر تدعم حواراً وطنياً شاملاً في ليبيا، وليس حلاً عسكرياً. فمن المؤكد أن التدخل العسكري في حال حدوثه ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري، ونظراً للصعوبات التي تواجه مراقبة الحدود الجزائرية، هناك احتمال قوي بأن تقوم الميليشيات الليبية بعمليات انتقامية عبر الحدود. وبعد كل هذا، فأمام الجزائر عدد من الخيارات، فلديها خبرة واسعة في مكافحة الإرهاب، ونظراً إلى علاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع أطراف النزاع في ليبيا، فبإمكانها أن تلعب دوراً دبلوماسياً مهماً أيضاً².

كما تتمتع الحكومة الجزائرية بعلاقة جيدة مع الأحزاب الإسلامية الجزائرية التي هي ذراع تيار الإخوان المسلمين؛ ويمكن لهذه الأحزاب أن تشكل حلقة وصل بين الحكومة الجزائرية وإسلامي ليبيا، وبالتالي، فمن خلال مواجهة التهديد الإسلامي في ليبيا، من الضروري أن لا يكون التدخل العسكري الخيار الوحيد، فبإمكان الحكومة الجزائرية الاستفادة من علاقاتها الدبلوماسية للتوسط بين أطراف النزاع في ليبيا في محاولة للتوصل إلى حل يحبط إمكانية سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على البلاد ويزيل الخطر عن منطقة الساحل بكاملها.

¹ كمال بوعافية، الإرهاب في الساحل تداعيات الأزمة الليبية رؤية جزائرية، مرجع سابق.

² أميرة عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، مرجع سابق.

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلاً يوجه ويُقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة بعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة). وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهوما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها¹. أما العقيدة العسكرية الجزائرية فهي: مجموعة المبادئ التي تعتمد عليها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، ذلك أخذاً بعين الاعتبار الخبرة التاريخية، المعطيات الآنية والعوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الجديدة.

إلا أن الجزائر في سعيها لتسوية الأزمة الليبية بعيداً عن الحل العسكري تواجه بالعديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالى بما يحدث في ليبيا أو مكبل بالضغوط الغربية، فقد دعت مؤخر خمس دول من منطقة الساحل (تشاد ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو)، في اجتماع عقد في موريتانيا، الأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكرياً في ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة. في الوقت الذي تفنّد فيه الدول المجاورة للجزائر للقدرات الأمنية والعسكرية، سواء في مالي أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الإنفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده الجزائر. مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكرياً في ليبيا²، ولومن خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد على أن

¹ بوحنية قوي، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، (3 جوان 2012)، ص3.

² أميرة عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، مرجع سابق.

الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدي إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع.

العقيدة العسكرية الجزائرية: هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك قواها العسكرية خارج الحدود. وقد مورست عليها ضغوط دولية كثيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012 إلا أنها امتنعت، واكتفت بالموافقة على هذا التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير. وعموماً فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية. ويعتبر متغير "عدم التدخل القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها"، من أهم الثوابت في عقيدة العسكرية وتبرر هذا التصور ب :

- أن هناك مخطط غربي لتوريط الجزائر في حرب خارج حدودها، وبالتالي تدمير إمكانيات الجيش الشعبي الذي زادت قدراته القتالية وتحسنت ميزانيته الدفاعية بعد صفقات التسليح مع بلدان مختلفة أهمها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك استنزاف أموال الجزائر ونقل الفوضى إليها.

- أن التدخل العسكري ليس له هدف معين بل يؤدي إلى فوضى أمنية في المنطقة لذلك تفضل الجزائر مقاربة الحلول السلمية السياسية التوافقية، بين أطراف النزاع.

- أن التجارب لتدخلات عسكرية في العالم تمت باسم مكافحة الإرهاب لم تأتي بنتائج ملموسة بل العكس زادت الوضع تفاقم مثل التدخل العسكري في الحالة العراقية، وأفغانية، والمالية الأخيرة، بحيث أصبحت تلك المناطق بؤراً للإرهاب الدولي¹.

ويمكن لنا توجيه بعض التوصيات لمواجهة هذا التهديد المحتمل من خلال النقاط التالية:

1 - يجب إعادة بناء النظام الإقليمي بما يتكيف مع التهديدات الجديدة والأخذ بعين الاعتبار علاقة التداخل أي التأثير والتأثر بين دول المنطقة وبناء إستراتيجية إفريقية محلية برعاية دولية من أجل تجنب الإملاءات الخارجية .

¹ بودح سارة، الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسليح في ظل التهديدات الامنية (2010-2014)، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات امنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم

العلوم السياسية، 2014-2015، ص21.

- 2 - دعم حكومة الوفاق في ليبيا وإن اختلفنا معها في الأيديولوجية أو الفكر إلا أن الأمن القومي يبقى فوق كل اعتبار والتنسيق معها في إطار سياسي لتحقيق الاستقرار.
- 3 - تفعيل القوة الناعمة، الفن والثقافة وخاصة تفعيل الخطاب الديني المتجدد قصد التأثير على فئة الشباب في الجزائر لردع هذا الفكر .
- 4 - إشراك الشباب بمختلف انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية في العملية السياسية وتمكينهم من الآليات المناسبة والاهتمام بها.
- 5 - إشراك مختلف التيارات السياسية بما فيها المحظورة سابقا في العملية السياسية كما تؤكد ذلك الباحثة في الجماعات المتطرفة Monica Marks من خلال نظرية الاعتدال التي ترى أن اندماج الأحزاب السياسية الراديكالية داخل النظام السياسي سيؤدي إلى اعتدالها.

المبحث الثالث: مستقبل القضية الليبية

إن محاولات استشراف المستقبل في أي بلد من البلدان يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإمكانات تطوره، وثانياً علاقة هذا البلد بدول جواره وبالإقليم الذي يعيش فيه ويتفاعل مع قضاياها سلباً أو إيجاباً، وأخيراً علاقته بالعالم الواسع والعصر ومتطلباته وأدواته .

ومع الأحداث المتصاعدة بشكل سريع في ليبيا يصعب تحديد سيناريو بعينه كوضع مؤكد الحدوث على الأقل في المستقبل القريب، وهو الأمر الذي يدفعها إلى اقتراح جملة من السيناريوهات المحتملة الوقوع في الزمن القريب في ليبيا دون أن نجزم بيقين حدوث سيناريو دون الآخر، نظراً أنّ الأزمة الليبية عرفت منذ ظهورها تواتر سريعاً للأحداث ومواقف مختلفة إقليمية ودولية منها وهو ما يصعب التكهن بسيناريو دون غيره. فإننا نرى أنّ الأزمة الليبية تمر بثلاث اتجاهات يقترب الأول منها إلى احتمالية تواصل التصعيد الأزمة لحد انفجار حرب أهلية في ليبيا، أما الثاني فيتمحور حول احتمالية التدخل العسكري مع ذكر مخاطر هذا الحل، في حين ينصب الثالث حول التسوية السلمية للملف الليبي وما يحمله هذا الحل من آفاق جديدة لإعادة بناء ليبيا بأقل الأضرار

المطلب الأول: تصعيد الأزمة الليبية وقيام حرب أهلية

مع توتر الأوضاع الأمنية والسياسية، يمكن أن يستمر العنف في طريقه نحو سيطرة كتائب فجر ليبيا على أجزاء من الدولة الليبية، وذلك بحكم الطبيعة القبلية الحادة، والتشدد من قبل الجماعات الجهادية، بالإضافة إلى اختلال الجيش الليبي واعتماده على أحد قادته المنشقين عنه. ومع التصعيد من الصعب توقع ما ستسفر عنه المعارك، إذا ما كانت ستسترجع قوات اللواء "حفتر" مدينة بني غازي وطرابلس أم ستظل المدينتان رهينة الصراع الدائم، وهذا السيناريو هو منبئ بحرب أهلية لن تؤدي إلى نظام سياسي متوازن ومستقر،¹ خاصة في ظل تقارير تشير إلى سيطرة جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية - داعش - على مدينة درنة الليبية وهناك مجموعة من المعطيات تعزز هذا الطرح إذا لم يتم إيجاد تسوية عاجلة خاصة

¹ إسلام أحمد حسن، الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل، شؤون سياسة الشرق الأوسط، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=104>، تاريخ التصفح 2017/04/02 على الساعة 10:30 .

في ظل انتشار السلاح وتعدد المجموعات المسلحة وتزايدها، التي تقدر بحوالي 1700 مجموعة تتنوع في طبيعتها وأجنداتها ما بين ميليشيات ثورية، وأخرى قبلية وبقايا النظام السابق، وميليشيات إسلامية ومجموعات متشددة لها روابط مع تنظيمات خارجية، ورغم هذا الاختلاف إلا أن الأزمة السياسية الأخيرة جعلتها تتخربط بكل ثقلها في الصراع، إضافة إلى تسليح القبائل وخطر قيام حرب قبلية كما كان الأمر في الصومال¹.

كما يحتمل سيناريو تدويل الأزمة الليبية بمعنى تورط أطراف خارجية في الصراع الدائر في ليبيا، إذا ما صدقت بعض الأخبار والالتهامات التي وجهت لبعض الدول، خاصة الإمارات ومصر من جهة وقطر والسودان من جهة أخرى، وهوما قد يجعل ليبيا ساحة لتصريف الخلافات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ومؤيدي الإسلام السياسي ومعارضيه في المنطقة العربية بشكل عام .

إن هذا السيناريو يعتبر من أسوأ مآلات الأزمة الليبية وأكثرها خسارة، إذ سيؤدي إلى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية وتآكل مقدراتها وتحاقد أبنائها، وتكالب كل الأطراف ذوي المصالح المتباينة للظفر بصفقات مربحة للسلاح وإغراق ليبيا في فوضى عارمة مستديمة شبيهة بالحالة الصومالية، أو جعلها معقلا للجماعات الإرهابية ومسرحا دمويا للعرقيات الإثنية والطائفية، خصوصا مع تحول أداء بعض الدول العربية وتحيزهم مع أحد أطراف النزاع في ليبيا وقيام بعضهم بالتمويل بالسلاح والطائرات والمال بدل التوسط لإيجاد الحلول السلمية والضغط على الفرقاء للتحاور وحل المشاكل سياسيا، وهذه الخطوة بلا شك من شأنها أن تؤجج جذوة الصراع في ليبيا وترجح كفة طرف دون آخر بالقوة العسكرية بدل الطرح السلمي، مما يورث الأحقاد بين فئات الشعب الليبي ولا يقضي على أسباب النزاع من جذوره.

المطلب الثاني: إستمرار المرحلة الإنتقالية والتدخل العسكري لحسم الازمة الليبية:

نظرا لتعقيدات الوضع الراهن الليبي وعدم حسم الازمة ما يجعل اتجاه إستمرار المرحلة الإنتقالية مدة زمنية كبيرة وذلك ل:

¹ المرجع نفسه .

– التأخير في ملئ الفراغ السياسي : وذلك راجع إلى الإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية في مقابل الإنتشار الكبير للسلاح، والتوسع في إنشاء الكتائب العسكرية والأمنية، ما يساهم في بروز الخلافات أوضاعاً من خطرهما¹.

– بقايا النظام السابق : إذ يعد المتورطون مع النظام السابق والموالين للقذافي وعائلته عاملاً من عوامل التنازع من خلال إثارتهم الخلافات وعدم رضوخهم للحكومة الإنتقالية، ودعم بعض المجموعات المسلحة لبث الفوضى².

– إنتشار الميليشيات المسلحة : فتشكل المجموعات العسكرية على أساس مناطقي لدواعي الحرب التي فرضها النظام السابق سيساهم في عرقلة عملية الإندماج التدخل العسكري وقد طُرح هذا الاتجاه في العديد من وسائل الإعلام وعلى لسان الساسة ورجال الدولة في ليبيا وفي دول الإتحاد الأوربي على وجه التحديد، وهو أمر لا يمكن استبعاده، وتحديدًا بعد ما أثير عن تدخل مصري لم يُؤكد بعد، حول تورطها في تدخل عسكري على الحدود مع ليبيا، وبالرغم من وجود رؤية لدى البعض بأن هذا السيناريو قد يكون صعب التحقيق إلا أن هناك دوافع قد تدفع دول الغرب والجوار إلى المشاركة في تدخل عسكري، أما الغرب فمصالحة في ليبيا تنصب حول النفط الذي لا تضمن حتى الآن إمكانية وصوله إليها في ظل ظروف متوترة تعيشها البلاد. أما دول الجوار، فمن مصلحتها القضاء على بؤر الجماعات الإسلامية في ليبيا وتحديدًا في مصر، وقد يكون حادث "الفرافرة" الذي قُتل فيه ما يقرب من 20 مجنداً، وتهريب الأسلحة، دليلاً على تراخي الحدود المصرية الليبية وهوما يستدعي التدخل والتخلص منهم قبل افتعال أي هجوم آخر، وعلى الرغم من ذلك تذهب بعض الآراء أن الداخل المصري كفيل بإنهاء قواتها المسلحة، وعدم قدرتها على الحرب في جبهتين، بالإضافة إلى الضرر المتوقع من التدخل العسكري من تركيز عمليات هذه الجماعات على مصر بدافع الانتقام، أضف إلى إمكانية إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من الميثاق الأممي مجدداً، حيث يعطي لحلف الناتو الحق في استعمال القوة لضرب المجموعات الإرهابية في ليبيا، وهوما لا تجمع حوله كل الفعاليات الليبية عكس ما كان عليه الأمر إبان نظام القذافي³، فأى تدخل عسكري في ظل حالة الانقسام والاستقطاب الداخلي سينظر إليها على أنها انحياز لأحد الأطراف دون

1 تقرير الشرق الاوسط رقم 115 ، المحافظة على وحدة ليبيا :التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي، ديسمبر 2011 ، ص04

2 ولد اباه السيد ، الثورات العربية المسار و المصير، لبنان :جداول للنشر و التوزيع، 2011 ، ص 40 .

3 عبد الاله ، بلقريز ، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة المستقبل العربي، العدد 393 ، نوفمبر 2011 .

الآخر ناهيك عن الجدل الذي سنتثيره حول أي المجموعات ستستهدف، أتكك المدرجة في اللائحة الدولية للإرهاب "كأنصار الشريعة"، أم أن الأمر سيشمل كل الميليشيات الإسلامية في ليبيا، دون إهمال للغطاء الاجتماعي لهذه المجموعات إذ يحضر البعد القبلي في ليبيا بقوة، وأي استهداف لأبناء قبيلة معينة تنتفض له كل القبيلة. وهوما يقود إلى اعتبار أي تدخل أممي بأهداف غير واضحة في الحالة الليبية تكرر للتجربة الصومالية التي كانت نتيجتها اعتبار المنظمة طرفا في النزاع، مما اضطرها في الأخير إلى إعلان فشلها وانسحابها من البلد دون حل للأزمة¹.

غير أنّ خيار التدخل العسكري مستبعد في الوقت الراهن نظرا لعدم توافر العوامل اللازمة له، فضلا على أنه يتطلب غطاء دوليا غير متوفر وتنسيقا إقليميا بيدوغائبا، وهوما يجعل الخيار العسكري للحل مستبعدا ولكن ليس مغيبا وهوما يستدعي ضرورة تنسيق الجهود الليبية لحماية البلد من عسكرة جديدة للنظام ستحدو بليبيا نحو سيناريو الصوملة، فلا الأزمة ستختفي حينها ولا الأمن سيستتب بل على العكس تماما سيشيع العنف أكثر ويضمحل الأمن وتتعرز الفوضى وتتصاعد التهديدات المصدرة للخارج الليبي.

المطلب الثالث: التسوية السلمية:

يقصد بالتسوية السلمية إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بعيدا عن العنف والتدخل العسكري القسري، الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا ويدفع بها نحو بناء دولة مؤسسات، وهوما ترتكز عليه جل المبادرات الدبلوماسية في سعيها لبعث حوار وطني ليبي شامل بعيدا عن لغة السلاح.

وإن كان يبدو هذا السيناريو هو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك وما قد تؤدي إليه من حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التخفيف من حدته، ويكون أساس التسوية استكمال المرحلة الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والإتفاق على الملفات الآتية:

– المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف .

¹ إيمان، حسن، الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السلمية، يومية القدس العربي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : <http://www.alquds.co.uk/?p=22544> . تاريخ التصفح 2017/05/07 ، على الساعة 15:30 .

- التأكيد على الديمقراطية والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدي الفكر القبلي في السياسة.
- جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى، وبالرغم من صعوبة هذا الحل إلا أنه يظل سيناريو محتمل¹.
- دعم المصالحة الوطنية في ليبيا ففي ظل تصاعد أعمال العنف ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية والأطراف المتصارعة في ليبيا وطالبتها بضبط النفس وحل الأزمة عبر الحوار، فقد أبدت بعض الدول قلقها من أعمال العنف المتصاعدة وحثت كل الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية، وأكدت أن الاستقرار لن يتحقق إلا بمصالحة وطنية حقيقية بين كل أطراف الأزمة، وهذه الآلية لن تتحقق إلا عبر:
- 1 - أن يعطى جميع الليبيين حق المشاركة في بناء الدولة بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لكافة الليبيين.
 - 2- الحرص على قيام نظام ديمقراطي يتضمن توفير الحقوق الأساسية للشعب الليبي، أولها الحريات بما فيها حرية التعبير والنشر والتنظيم، أي جملة ما يجعل المواطنين يمارسون حقهم في مواطنتهم، بدون قيد على حرياتهم إلا ما يفرضه إحترام الآخرين وبدون رقابة على أفكارهم إلا ما يدعو منها إلى تهديد نظام الحريات والديمقراطية ويحرض على العنف السياسي .
 - 3- الخروج بتصور للجنة الحقيقة والإنصاف التي تحاكم المجرمين وليس بمفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق والابتعاد عن سياسة الإنتقام، واللجوء إلى القانون والمحاكمة العادلة بشأن أية انتهاكات سابقة.
 - 4- إعداد مرتكزات عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك، وأن لا تكون المصالحة مجرد آلية فوقية بل تكون إضافة إلى ذلك عمودية من أعلى إلى أسفل، وتكون سياسية وشعبية ودينية وثقافية.
 - 5 - اعتماد إجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانه دستوريا وقانونيا وسياسيا.
 - 6 - الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.

¹ إسلام أحمد حسن، الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل، شؤون سياسة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره .

7 - الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا¹.

8 - ضرورة إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي، بتجريد الميليشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا .

تتجلى صعوبة "سيناريو التسوية السلمية" في ضرورة إشراك كل الفعاليات الليبية كالأعيان ومجالس الحكماء ومجالس الشورى وفعاليات المجتمع المدني في عمليات الوساطة، كما تم في اتفاق بنغازي، كما أن الحوار يجب أن يشمل نقطتين تتمثل الأولى في توزيع الثروة والسلطة، لأن هذا البعد حاضر بقوة في الصراع وإن كان محجوبا بقضايا الشرعية الثورية والشرعية الانتخابية والرؤى الليبيرالية والرؤى الإسلامية للدولة، وهو حاضر أيضا في دعوات الحكم الذاتي وإحياء الفيدرالية التي تطالب بها العديد من المناطق.

أما القضية الثانية فتتمحور حول نزع السلاح والطريقة المتبعة لتحقيق ذلك والجهة المخولة بها ،ورغم كل ما ذكر سابقا سيبقى الحل السلمي أحسن مبادرة لحلحلة الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري الذي لن يساهم إلا في تمديد الأزمة وتصعيدها وانتشارها إلى دول الجوار وبيبرر لضرورة التدخل الأجنبي لحم الأزمة عسكريا وتحول المنطقة إلى مستنقع أزمت سيعرق الجوار الإقليمي وحتى الدولي عامة بتهديدات أمنية جادة تتورط بها العديد من الدول، وهو الأمر الذي يجعل جلّ الخبراء الاستراتيجيين يحذرون وبشدة من ورطة تدخل عسكري جديد في ليبيا.

ويعرف هذا السيناريو تطبيقات واقعية من خلال جولات الحوار التي بدأت بين الأطراف الليبية، على غرار حوار غدامس " 1 سبتمبر 2014 " وعقدت الجولة الأولى من الحوار برعاية الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الأممي "ب رناردينوليون" في 29 سبتمبر 2014 بمدينة غدامس الليبية على حدود الجزائر، ثم توالى بعدها جولات أخرى .

مما سبق نؤكد أن أسلم سبيل لتسوية الأزمة الليبية هو عن طريق تسوية الملف سلميا لتجنب تهديدات جديدة تلوح في الأفق في حالة تورط البلد في حرب أهلية جديدة أوحى في حالة تدخل عسكري أجنبي بذرائع إنسانية للحفاظ على مكاسب ومصالح دولهم، وهو ما لن يتحقق إلا عن

1 محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، مجلة شؤون عربية ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : <http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed%20shiekh.pdf> ص 77- 81 ، بتاريخ 2017/05/10 على الساعة 21:00 .

طريق تسليم زمام حل الملف الليبي للليبيين أنفسهم بعيدا عن التدخلات الأجنبية بإشراك مختلف الفعاليات الليبية دون إقصاءات مبرمجة، وعن طريق الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مصالحة وطنية سارت بالبلد للأمام والأمان. كما ننوه إلى أهمية الدور الجزائري الذي تسعى من خلاله لتوفير مناخ الحوار السياسي الجاد مع ضرورة عدم التدخل في الشأن الداخلي واحترام سيادة الدولة الليبية، وتحذر من خطورة التدخل العسكري في المنطقة الذي لن يعصف بالأمن في ليبيا فقط، بل سينجر عن هذا التدخل سلسلة من النكبات الأمنية ستشهداها جل دول الجوار ولن تسلم الدول المتوسطية من آثار ما ستصدره الأزمة الليبية من تهديدات تتبلور أهمها في موجة الهجرة السرية غير المسبوقة التي ستنتقل من السواحل الليبية نحو السواحل الجنوب الأوربية وما ستحملة معها من تبعات إقتصادية مضمينة لتلك الدول، ناهيك عن التبعات الأمنية وحتى السياسية دون إغفال الإجتماعية أيضا¹.

ويظل المستقبل في ليبيا مرهوناً بعدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة، والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذلك موقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي، خاصة في ظل تزايد التوقعات بالتدخل في حال استمرت الدولة في فقد سيطرتها على مصادر إنتاج النفط، وتصاعد احتمالات توقف صادراته، فتلك خطوط حمراء غربية، مضافاً إليها درجات الاستقرار في دول الجوار مثل مصر وتونس وتشاد والجزائر، والدعم الذي يمكن أن تلقاه خارطة طريق المستقبل من شركاء الإقليم في العالم العربي .

¹ المرجع نفسه .

الخاتمة

الاستنتاجات:

فرضت الاضطرابات الأمنية الخطيرة التي عرفتها ليبيا في إسراع الجزائر إلى وضع إجراءات أمنية استثنائية تهدف إلى الحيلولة دون وصول الخطر إلى عمق التراب الوطني، وبالموازاة أطلقت الجزائر مبادرة لحل الأزمة الليبية عبر حوار شامل بين جميع الأطراف يقضي إلى تسوية سياسية تضع حدا نهائيا للاقتتال وترسي أسس العملية السياسية في البلاد، إذ إن الخبرة الجزائرية لحل النزاعات صار معترفا بها دوليا، لأنها تدعوا وتفضل المضي قدما نحو الحل السلمي، والشق السياسي لحل الأزمات وتتبذ الحل العسكري، ومن أهم المبادرات التي أطلقتها الجزائر لمحاولة حل الأزمة الليبية من بوابة تفعيل الآلة الدبلوماسية وعدة لقاءات وحوارات بين الأطراف المتنازعة على أرض الجزائر وفضلت الجزائر حيال مبادرتها أنها لن تقصي أي طرف إلا من أقصى نفسه، وعليه فموقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية نقرأه من باب رؤيتها لضرورة تأمين حدودها ومن منطلق تخوفها من انفلات الأمور، غير أن الفشل في تسويق هذا الموقف خارجيا أعطى الانطباع أن الجزائر ساندت النظام التقليدي الذي ثار عليه شعبه.

ويمكن القول أن موقف الجزائر اتجاه ليبيا وتأخر صدور أي موقف رسمي واضح أثارت انتقادات لاذعة للدبلوماسية الجزائرية وطريقة تعاملها مع الأحداث في ليبيا وجاءت الانتقادات لتؤكد أن مبادئ السياسة الخارجية قابلة للتغيير والانصهار وأنها ليست مقدسة في ظل رؤية صانع القرار، وهو الخوف من انتقال عدوى التغيير، فمصلحة بقاء النظام والحفاظ على الوضع القائم لا يجابهها شيء، والهدف الأسمى هو المصلحة المتمثلة في الحفاظ على استقرار الدولة.

- الجزائر تتادي بالحل السياسي وتنتقد التدخل العسكري ولا تشترك في الاجتماعات الدولية بل تساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية).

- فإن الإدراكات الجزائرية في حد ذاتها ازاء الأزمة الليبية تعطي انطباع أن فشل الدولة في جوارها يشكل تهديدا أمنيا لحدودها الجنوبية.

- احتفاظ الجزائر بموقف ثابت قائم على عدم التدخل في أزمة داخلية رغم كونها ذات انعكاسات اقليمية، ومن الناحية التحليلية الموقف الجزائري هو الأكثر أهمية في المنطقة لأن

الجزائر سياسيا هي الدولة الأكثر عرضة للتهديد والأكثر قدرة على العمل (من حيث القدرات العسكرية والموارد الاقتصادية).

- شبح التدخل العسكري الجزائري في ليبيا هو مؤامرة تسعى لإغراق الجزائر في المستقبل الليبي فيما يعرف بالحرب بالوكالة، وهو ما يجب أن تتوخاه الجزائر وتتوقاه.

التوصيات:

1 - ضرورة التعامل مع الأزمة الليبية في إطار مبادرات إقليمية لاحتواء الأزمة، كي لا تعود على الجزائر وحدها عبء تأمين المنطقة المغاربية والساحلية، خاصة وأنّ الوضع الاقتصادي يعرف بوادر أزمة في القطاع النفطي.

2 - على الجزائر أن تراجع عقيدتها الأمنية ليس بتغيير أو التراجع عن مبادئ تتبناها منذ الاستقلال، بل بتطوير وتحسين الآليات والمحددات التي تصوغ عقيدتها الأمنية لإكسابها هامش المناورة مع تعدد وتوسع التهديدات الأمنية الراهنة.

3 - الحرص على حلحلة الأزمة الليبية عبر التسوية السلمية والابتعاد ما أمكن عن فخ التدخل العسكري الذي سيكلف الخزينة كثيرا ويغرق الجزائر في المستقبل الليبي ويعمّق الأزمة الليبية.

4 - ضرورة متابعة الملف الليبي حتى في حال الوصول لاتفاق سياسي قصد التنسيق والتعاون وتكثيف الجهود لإعادة بناء الدولة الليبية وبعث التحول الديمقراطي في هذا البلد.

ملخص الدراسة

ان أهم ما السياسة الخارجية الجزائرية هي تمسكها بمحاولة المحافظة على الأمن القومي المرتبط بمفهوم الأمن الإقليمي، وهذا ما يعكس التوجه الدفاعي في السياسة الخارجية والتي برزت بشكل واضح في تعاملها مع القضايا الإقليمية، وعليه فالجزائر ليست في معزل عن التطورات الإقليمية، لذلك يجب تكييف السياسة الخارجية مع ضرورة لعب دور الفاعل الرئيسي في مختلف القضايا، كون أن هذه السياسة الدفاعية التي تنتهجها الجزائر تخدم مصلحة النظام السياسي انطلاقا من أبعاد كل ما يهدد النخبة الحاكمة في الجزائر، فمصلحة البقاء هي الكفيلة وحدها لفهم وتفسير سلوك الجزائر إزاء مختلف القضايا، وهذا ما يعكس النظرة الضيقة لصناع القرار في الأداء الخارجي للدولة الجزائرية تحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي الجزائري وتحقيق المصلحة الوطنية، وهذا ما حاولنا مقارنته في موضوعنا هذا من خلال تتبع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية.

Study Summary

That the most important foreign policy of Algeria is its adherence to the attempt to maintain national security associated with the concept of regional security which reflects the defensive approach in foreign policy, which emerged clearly in dealing with regional issues, so Algeria is not in isolation from regional developments, With the need to play the role of the main actor in various issues since this defense policy pursued by Algeria serves the interests of the political system from the dimensions of everything that threatens the ruling elite in Algeria, the survival interest is the only able to understand and explain the behavior of Algeria to different Issues, This reflects the narrow view of the decision makers in the external performance of the Algerian state under the pretext of preserving Algerian national security and achieving national interest. This is what we are trying to approach in this matter by following the foreign policy of Algeria towards the Libyan issue.



قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

المراجع:

القوانين والمراسيم:

1. الدستور الجزائري، مبادئ السياسة الخارجية، الفصل السابع .

الكتب

1. ابراهيم قويدر، ليبيا إرادة التغيير، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع 2011

2. بهجت، قرني و هلال علي الدين، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر

سعيد عوض، ط 2 . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002 .

3. بوشعير، السعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط 3، الجزء الثاني،

الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 .

4. جنس لويد، تكسير السياسة الخارجية، (تر: محمد أحمد مفتي، محمد السيد سليم) .

الرياض: عمادة شؤون المكتبات -، جامعة الملك سعود، 1989.

5. الديهي ، محي الدين إسماعيل محمد الديهي، تحولات العلاقات السياسية الدولية

وتداعياتها على الصعيد العالمي . القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014 .

6. السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، ط2 . القاهرة: مكتبة النهضة العربية،

. 1998

7. عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 .
8. كان أي سميث، مارغروف لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية . (تر: فاضل جتكر)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005 .
9. مكودة، جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، القاهرة: دار الهدى، 2003 .
10. المنصف وناس، الشخصية الليبية: تالوت القبيلة والغنيمة والغلبة. تونس: دار المتوسطة للنشر، 2014 .مقلد، إسماعيل صبري، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013 .
11. النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية، بغداد: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010 .
12. السيد ، ولد اباه ، الثورات العربية المسار و المصير، لبنان :جداول للنشر و التوزيع، 2011 .

المذكرات والرسائل

1. أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 – 2016 .

2. بوسكن، سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، 2010
- 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2014 - 2015 .
3. بويبية، نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية. جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.
4. دالع، وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008.
5. زاوشي، صورية، امن منطقة شمال افريقيا في ظل الازمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات الاقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، 2015-2016 .
6. زردومي، علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013 .

7. سبتي، حليلة، أثر التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي-دراسة حالة ليبيا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016.
8. شيباني، إيناس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن - دراسة تحليلية مقارنة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010 .
9. عامر، عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية اتجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011 - 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج تخطيط والتنمية السياسية، جامعة نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2015 .
10. العايب، سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011 .
11. قاسم، أسماء أمينة، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على الدول المنطقة 2003-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم

السياسية تخصص: دراسات دولية، جامعة مليانة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2015

12. قلاع الضروس، سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر 3، كلية

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013 .

المقالات في الدوريات:

1. بوحنية، قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

مركز الجزيرة للدراسات، 3 جوان 2012 .

2. بوطالب، محمد نجيب، الابعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة

سوسيولوجية التونسية و الليبية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أكتوبر

2011) .

3. بوطالب، محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة

مقارنة للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

4. بوحنية، قوي، الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية

الامن والانعكاس الامني الداخلي، تقارير.الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 29جانفي 2014 .

5. حسن كريم، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟، أوراق سياسات 3، الشبكة

العربية لدراسة الديمقراطية، (سبتمبر 2015) .

6. خالدى، عبد الكامل، دور الجزائر الإقليمي و مرتكزاته، من أعمال الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والإبعاد، جامعة تبسة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 28-29 افريل 2014 .
7. زياني، صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد، 05 الجزائر، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 .
8. السنوسي بسيكري، ليبيا: التحديات الامنية و انعكاساتها على العملية السياسية . تقرير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، 5 ماي 2013
9. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، ع 432، (فيفري 2015).
10. صايح، مصطفى، الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس، السياسات العامة، ع3، (فيفري 2014).
11. الصواني، يوسف محمد، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن، المستقبل العربي، ع 416، (جانفي 2015) .
12. شرقية، ابراهيم، اعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية عن مركز بروكنجز، الدوحة، رقم 9 (ديسمبر 2013).

13. العبيدي، آمال، الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الانتقالية، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، المركز الليبي للدراسات، جامعة بنغازي، الدوحة، 7-8 يناير 2012 .
14. مثنى، علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد مجلة العلوم السياسية، العدد 38 - 39 .
15. لخضاري، منصور، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الأفريقي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، الجزائر، السنة 2، العدد 6، (جوان 2012) .
16. مصطفى دلة امينة، العمق الاستراتيجي للامن الجزائري: امن الحدود بين مالي وليبيا، مجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر .
17. تقرير الشرق الاوسط رقم 115 ، المحافظة على وحدة ليبيا :التحديات الامنية في حقبة مابعد القذافي، ديسمبر 2011 .
18. بلقرين عبد الاله ، مشكلات مابعد سقوط نظام القذافي، مجلة المستقبل العربي، العدد 393 ، نوفمبر 2011 .

المواقع الإلكترونية

1. أشواق عباس، السياسة الخارجية، الحوار المتمدن، العدد 1291، متحصل عليه من

الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455>

2. أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx> :

3. بورعة علي جهاد، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية . المجلة الإفريقية للعلوم

السياسية. متوفر على الرابط الإلكتروني:

[http:// www.bchaib.net/mas/index.php?option=com](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com)

4. الشلوي، هشام، الجزائر وفرص حل الأزمة الليبية، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.noonpost.net/content/3848>

5. صوالي، حفيظ، "تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية". متحصل عليه من

الموقع الإلكتروني: <http://www.elkhabar.com/ar/politique/428567.html>

6. عمرو، عمارية، البعد القيادي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية مطلع الألفية،

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: <http://democraticac.de/?p=43481>

7. لادمي، محمد عربي، السياسة الخارجية:دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات،

تمنراست، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من الموقع:

<http://democraticac.de/?p=41719>

8. موقف الجزائر من الازمة الليبية، عبر موقع دويتشه فيله، متحصل عليه من الموقع

الإلكتروني:

<http://www.dw.com/ar/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A7%D9>

9. إسلام أحمد حسن، الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل، شؤون سياسة الشرق الأوسط ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
<http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=104>
10. حسين ،إيمان ، الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السلمية، يومية القدس العربي، متحصل عليه من الموقع الالكتروني :
<http://www.alquds.co.uk/?p=22544>
11. محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، مجلة شؤون عربية ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني :
<http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed.%20shiekh.pdf>

الفهرس

الصفحة	الموضوعات
	شكر وتقدير
	المقدمة:
الفصل التمهيدي	
الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية	
08	أولاً: مفهوم السياسة الخارجية
12	ثانياً: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية
17	ثالثاً: أهداف ومحددات السياسة الخارجية
الفصل الأول	
واقع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية	
24	المبحث الأول: مضمون الأزمة الليبية
24	المطلب الأول: خلفيات الأزمة الليبية
30	المطلب الثاني: أبعاد الأزمة الليبية
37	المبحث الثاني: أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية
37	المطلب الأول: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية
42	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية
48	المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية
48	المطلب الأول: الموقف الجزائري من الأزمة الليبية

52	المطلب الثاني: مضمون المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية
الفصل الثاني	
الدور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية	
58	المبحث الأول: مجهودات الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية
58	المطلب الأول: دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية
62	المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية
72	المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية حيال الأزمة الليبية
72	المطلب الأول: تأثير الأزمة الليبية على أمن الجزائر
76	المطلب الثاني: المرتكزات الأمنية الجزائرية في ظل الأزمة
80	المبحث الثالث: مستقبل القضية الليبية
80	المطلب الأول: تصعيد الأزمة الليبية وقيام حرب أهلية
81	المطلب الثاني: إستمرار المرحلة الانتقالية والتدخل العسكري لحسم الأزمة الليبية
83	المطلب الثالث: التسوية السلمية
88	الخاتمة:
91	قائمة المصادر والمراجع:
100	الفهرس